جامعة المنيا
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

التحليل الصرفي في الدرس العربي التراثي

أ.د. ممدوح عبد الرحمن الرمّالي
أستاذ العلوم اللغوية
ورئيس قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم— جامعة المنيا

رقم الإيداع
١٦٤٥٥ / ٩٩

إهـــداء

إلى معلمتي الأصيلة السـيدة / **جليلة حسنين منصور** التـــي علمتنـــي أبجديات الحياة والمعرفة ، وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن أظلمت عينـــاي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتـــهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركبي الذي يقلني بعـــد أن ضـــاق الطريق بقدميّ

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فَشُلَّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علي ظلعها بعد العثار استقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسانٍ عربيٍ مبين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين

لما اختص التصريف بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، جعل الصرفيون من همهم تصنيف الأفعال بشكلٍ يسهل معه معرفة خصائصها ، فقسمت من حيث الزمن إلى ماضٍ ومضارع وأمر ، كما قُسّمت من حيث العدد إلى ثلاثي ورباعي ، كما قُسّمت من حيث الأصل إلى مجرد ومزيد ، بحيث أمكن إدراج كل فئة من الأفعال في تقسيم من التقسيمات السابقة وإن كانت بعض التقسيمات قد تفرعت إلى تقسيمات أخرى كالفعل الثلاثي المجرد الذي أمكن تقسيمه إلى ستة أبواب وفقاً لحركة عين الفعل التي تتغير عند تصرف الفعل من ماضٍ إلى مضارع .

وقد أمكن من خلال هذه التقاسيم والتصانيف الوصول إلى مجموعة من الخصائص اتسمت بها الأفعال من ناحية وأمكن من خلال هذه الخصائص تصنيف الأفعال إلى تقاسيم أخرى من ناحية ثانية كالمعاني التي تؤديها الأفعال وفقاً لأوزانها وصيغها ، ومثل التعدي واللزوم ومثل الجمود والتصرف وإمكانية اتصال الضمائر المختلفة بهذه الأفعال وحدوث تغييرات في هذه الأفعال تبعاً لنوع الفعل .

وقد تشابهت بعض الأسماء المتمكنة من الأفعال في بعض خصائصها كالصحة والاعتلال وأمكن تقسيمها إلى صحيح ومقصور ومنقوص وممدود .

الإسكندرية في ذي القعدة ١٤٢١ هـ

أ.د/ ممدوح محمد عبد الرحمن
أستاذ العلوم اللغوية
رئيس قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم – جامعة المنيا

الفصل الأول

علم الصرف

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم

[١] *الصرف والتصريف لغة* :

الصرف والتصريف في اللغة يطلقان على معانٍ كثـــيرة منـــها التحويـــل والتغيير ومن ذلك تصريف الرياح – وتصريف الخيل والمياه وصرف الله عنـــك السوء وحفظك من صرف الزمان وصروفه وتصاريفه .

وقد استعمل الصرفيون مصطلح الصّرف أو التّصريف دون تمييـز ، دون شعور بالحاجة إلى التمييز ؛ لأنّ هذه التسمية نابعة من منهجهم المنبثق من المـــادة العربية ، والذي يُرَاعِي علمياً سُنَّةُ التطور والارتقاء ..

ويبدو أنّ عدم تمييزهم بين " الصرف " و " التصريف " نابع من اعتمـادهم على المعنى اللُّغويّ .. أو لنقل على معنى الحروف الأصول للكلمتيـــن وهـــي : الصاد ، والراء ، والفاء .

وقد وردت أصول كلمة صرف في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مـــرة ، تفيد كلّها معنى التغيير التحويل ، كقوله تعالى **﴿ *فصرف عنـــه كيدهـــن* ﴾** [١] ، و **﴿ *يصرف عن من يشاء* ﴾** [٢] ، و **﴿ *تصريف الرياح* ﴾** [٣] و **﴿ *فما يســتطيعون صَرْفًا ولا نصراً* ﴾** [٤] .

وقد وردت أصول الكلمة في المعاجم العربية لمعان مختلفة تفيد كلها التغيير والتحويل والانتقال [٥] ، ومنها :

(١) يوسف ٣٤ ، والتوبة ١٢٧ .
(٢) النور ٤٣ .
(٣) البقرة ١٦٤ ، والجاثية ٥ .
(٤) الفرقان ١٩ .
(٥) ابن منظور : لسان العرب ، مادة [صرف] ، ط دار صادر ، بيروت .

الصّرف : ردُّ الشيء عن وجهه ، فنقل " صرفه صَرْفاً فانصرف " ، أي : رجع .

والصرف : أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول .

والصرف : أن تصرف إنساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك .

وصرّف الشيء : عمله في غير وجهه ، وكأنه يصرفه من وجه إلى وجه .

وتصريف الرياح : صرفها من جهة إلى جهة ، وكذلك تصريف الســـيول والخيـــول والأمور والآيات ...

وتصاريف الأمور: تخاليفها .

والصّرف: الحيلة .

وصرفنا الآيات: بيّناها .

وصرف الدهـــر: حدثانه ، ونوائبه ؛ لأنه يصرف الأشياء عن وجوهها .

والصرف: فضل الدرهم على الدرهم . والدينار على الدينار ؛ لأن كلّ واحد منـــها يصرف عن قيمة صاحبه .

والصرف: بيع الذهب بالفضة ، وهو من ذلك ؛ لأنه ينصرف به عن جوهر إلـــى جوهر .

والتصرف: في جميع البياعات اتفاق الدراهم ، وأصرفت الســـباع : إذا اشـــتهت الفحل .

وصريف الأقلام: صوت جريانها .

وأصرف الشاعر شعره ، يصرفه إصرافاً : إذا أقوى وخالف بين القافيتين ، أي : أكفأ به.

وصرف الكلمة: اجراؤها بالتنوين .

مع ذلك ، يلاحظ الدارس أن الصرف هــو مصــدر المجــرد الثلاثــي ، والتصريف هو مصدر الثلاثي المزيد فيه بالتضعيف ...

ولا يمكن أن يكون معنى المصدرين واحدا .. لأن في معنى الثاني زيـــادة لابد من ملاحظتها ، بالرغم من أن النحاة القدامى لم يميزوا بينها لا في اللغــة ولا في الاصطلاح ، واستعملوها بمعنى واحد ... [1] .

وقد قصد الصرفيون بالصرف ما عرض في أصول الكلام وذواتــها مــن التغيير [2] قبل أن تنتظم مع بعضها في جمل..

[٢] المصطلح ودلالاته :

أما معناهما الاصطلاحي فكان الرواد الأوائل يطلقون عليه أنا نـــأخذ مــن كلمة ما بناء لم تبنه العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها ، ثم تفعـــل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم وعليه توضيح هذا المصطلح الــذي عرفه المتأخرون بأنه : العلم الذي تعرف به ككيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء .

وقد اختلف النحاة والصرفيون في دلالته ، ويمكن تلخيص آرائهم فيما يلي:

[١] التصريف هو البحث في أحوال الكلم العربية : الأسماء والصفـــات والأفعـــال الصحيحة والمعتلة ، وما قيس على أبنية كلام العرب .

[٢] التصريف هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمـــة وردت عنـــهم ، كبنائك من [ضرب] على وزن [جعفر] ، تقول فيه : [ضربب] ، فتغـــير حركات أحرف [ضرب] ، ونظم أحرفــها علــى حركــات [جعفــر] هــو

([1]) انظر المصطلح الصرفي : مميزات التذكير والتأنيث : د/ عصام نــور الديــن ص ٤٨ ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م .

([2]) انظر الأصول لابن السراج : تحقيق د/ الفتلى ، ٥٣٧/٢ ، النجف ١٩٧٣م .

التصريف ، وهذا ما كان القدماء يطلقون عليه تارة " مســـائل التصريــف " ، وتارة " مسائل التمرين " ، وتارة ثالثة " مســـائل البنـــاء " ، ورابعـــة " أبنيـــة التصريف " . ونرى أن نسميه " القياس اللغوي ؛ لأنه صُوغ أمثلة لم ترد عـــن العرب قياساً على ما جاء عنهم ، وإدخالها في كلامهم . ويعني هذا المصطلـــح بالمسائل التي جعل المتقدمون الغاية منها على ضربين :

الأول : الإدخال لما تبنيه في كلام العرب الإلحاق به .

والثانـــي : التماس الرياضة به ، التدرب بالصنعة فيه [1] .

[٣] التصريف : هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة ، وهـــذا يندرج تحته القياس اللغوي ، الاشتقاق ، وأبواب التصريف المعروفة من إعلال ، وإبدال ، وزيادة ، حذف ، وإدغام ، و نحوها .

[٤] التصريف : هو ما عَرَضَ في أصول الكلام من التغيير .

[٥] التصريف : هو صوغ الأمثلة المختلفة من ماض ، ومضارع ، واسم فـــاعل ، واسم مفعول ، ونحوها من الجذر الأصلي .

إن أقدم تعريف للتصريف وصل إلينا هو قول سيبويه [ت ١٨٠ هـــــ – ٧٩٦م] " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غـــير المعتلـــة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجيء فـــي كلامـــهم إلا نظيره من غير بابه،وهو الذي يسميه النحويون:التصريف الفِعْل " [2] .

([1]) انظر الخصائص لابن جني : ٤٨٧/٢ ، تحقيق محمد علي النجـــار ، القـــاهرة ١٩٥٢م – ١٩٥٦م . والمصنف في شرح كتاب [التصريف] للمازني لابـــن جنـــي ، تحقيـــق إبراهيـــم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة ١٣٧٣ هـــ – ١٩٥٤م ، التصريف الملوكي لابـــن جنـــي ، تحقيق محمد النعسان ، ط٣ ، ١٣٩٠ هـــ – ١٩٧٠م .

([2]) انظر سيبويه : الكتاب ، ٣١٥/٢ ، بولاق ١٣١٦ هـــ – ١٣١٧ هـــ .

والتصريف عند الرُّماني [ت ٣٨٤ هـ - ٩٩٤ م] إنما هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة ، وبعبارة أخرى : هو التغيير الذي يلحـق الكلمة كالزيادة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، أو هو البحث في بنية الكلمـة حال إفرادها . وهذا ما أراده سيبويه في تعريف التصريف ، وأما [الفعل] فـي عبارة سيبويه فليس مرادفاً للتصريف ، وإنما هو الميزان الصرفي .

ويدل على صحة تفسير عبارة سيبويه ما ذكره ابن السراج [ت ٣١٦ هـ - ٩٢٩ م] من أنَّ الصرفيين أرادوا بالتصريف : " ما عرض في أصول الكـلام وذواتها من التغيير " (١) .

وأما ابن جني فقد كان للتصريف عنده ثلاثة مدلولات وهي :

الأول : التنقل في الأزمنة من ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ، ونحوها .

الثاني : القياس اللغوي .

والثالث : تنقل أحوال الكلمة ، وتعار الزيادة إياها .

وأما المحدثون من علماء اللغة فيرون أن مصطلح [الصـرف] مـرادف لمصطلح آخر ، هو [بناء الكلمة] ، وأطلقوا عليه هذا المصطلح ؛ لأنه ميدان علم الصرف ، ويرى د. محمود فهمي حجازي أن مجال " البحث في الصرف أو بنـاء الكلمة هو دراسة الوسائل التي تتخذها كل لغةٍ من اللغات لتكوين الكلمـات مـن الوحدات الصرفية المتاحة في تلك اللغة " (٢) .

والوحدة الصرفية هي ما يطلـق عليـه الغربيـون مصطلـح [مورفيـم Morphem]، وقد قال " ماريوباي " في تعريفه وأقسامه : " ويعـرف المورفيـم على أنه أصغر وحدة ذات معنىً . فبينما يصف النحو كلمـة [مؤمنـون] أنـها

---

(١) انظر الأصول لابن السّراج : ٥٣٧/٢ .

(٢) انظر د. محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة ، القاهرة ١٩٧٨م .

تشتمل على أصل هو [مؤمن] ونهاية تصريفية تفيد الجمع هي [ون] ، يصف علم اللغة التركيبي الحديث [مؤمن] و [ون] على أنهما مورفيمان ، أو وحدتان ذواتا معنىً ، تحمل إحداهما المعنى الأساسي للكلمة ، وتحمل الثانية فكرة الجمع الإضافية .

فالوحدة الصرفية قد تكون كلمة أو جزءاً من كلمة [1] ، وهي المصطلح الأساسي في التحليل الصرفي الحديث [2] .

" وفي الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة ، كالطلب ، والصيرورة ، والمطاوعة ، التعدي ، واللزوم ، الافتعال ، والتكسير ، والتصغير ، الوقف " [3] . وعلم الصرف عند " ماريو باي " هو العلم الذي يختص بدراسة الصيغ [4] .

ويرى د. كمال بشر " أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها ، وتؤدي إلى خدمة العبارة الجملة ... هي صرف " [5] ، " ودراسة العلاقة بين الصيغة والصيغة هي علم الصرف " [6] ، عند د. تمام حسان .

والصيغة هي العلامة الصرفية التي تدل على المورفيمات ، فمورفيم الطلب تدل عليه صيغة استفعل ، ومورفيم التكسير تدل عليه صيغ التكسير ، ومورفيم التعدي تدل عليه صيغة أَفْعَلَ ، ومورفيم اللزوم تدل عليه صيغة فَعُلَ [7] .

---

(1) انظر: دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، ص ٢٢٠ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

(2) انظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٥٦ .

(3) انظر : مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ، ص ١٧٣ ، القاهرة ١٩٥٥م .

(4) انظر : أسس علم اللغة [ماريو باي] ، ترجمة د .أحمد مختار عمر ، ص ٥٣ ، جامعة طرابلس ١٩٧٣م .

(5) انظر : دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، ص ٢٢١ .

(6) انظر : اللغة بين المعيارية الوصفية،د. تمام حسان،ص ١٥٣ ،الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

(7) انظر : مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ، ص ١٧٣ .

ولكل صيغة معنىً وظيفي خاص هو المورفيم ، كالمشاركة في صيغة فاعَلَ (١) .

يفرق علم اللغة الحديث بين الوحدات الصرفية الصور الصرفية [allomorphes] ، فالصور الصرفية لها وجود مباشر منطوق مسموع ، وأما الوحدة الصرفية الجامعة للصور الصرفية فهي موجودة ، غير أنه وجود غير مباشر ، وذلك نحو ضَرَبَ واضطرب ، وطحاها ودحاها ، فالفرق بين الصيغتين من ناحية البنية الصرفية هو الفرق بين قرب واقترب ، لكن التغيير ليس واحداً من الناحية الصوتية على الرغم من اتحاد الوظيفة في بنية اللغة ، ومثل ذلك أمر التاء والدال في قرب واقترب من جانب ، وزهر وازدهر من الجانب الآخر ، فكل من الطاء والتاء والدال تأتي في جوار صوتي بعينه ، وتدخل إحداها في هذه البنية ، ويقودنا هذا إلى القول بوجود ثلاث صور صرفية لوحدة صرفية واحدة (٢) .

وإذا كان التصريف عند الصرفيين العرب يبحث في التغيير المختص بالكلم المفردة ، فيتناول الإعلال ، والإبدال ، والحذف ، والزيادة ، والإدغام ، فإن التغيير عند علماء اللغة الغربيين المحدثين على ضربين :

أحدهما : تغيير صرفي محض .

وثانيهما : تغيير شامل .

والتصريف في علم اللغة الحديث هو ثاني أربعة مستويات تندرج تحت مصطلح [علم اللغة] الذي يُعنى بدراسة المستويات الأربعة ، وهذه المستويات هي (٣) :

---

(١) انظر السابق نفسه : ص ١٧٤ .

(٢) انظر د. محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة ، ص ٥٨ .

(٣) انظر أسس علم اللغة لـ[ماريوباي] ، ص ٤٣ – ٤٤ ، وانظر دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر ، ص ١٢ – ١٤ ،و د. محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٨.

[١] مستوى الأصوات .

[٢] مستوى الصرف .

[٣] مستوى النحو .

[٤] مستوى المفردات .

واللواحق عند علماء اللغة المحدثين كثيرة ، منها اللواحق الخاصة بجمع المذكر السالم كالواو والنون في الرفع ، واليا والنون في النصب والجر ، وكذلك جمع المؤنث السالم كالألف والتاء المضمومة في الرفع والألف والتاء المكسورة في النصب والجر .

وأما السوابق فكالميم التي تؤدي عدة وظائف ، منها الدلالة على اسم الفاعل من غير الثلاثي مثل [مُكْرِم ، واسم المفعول منه [مُكْرَم . والتغييرات الداخلية مثل وزن فاعِل ، فهو أحد الأبنية الصرفية ، ويعبر عمن قام بالشيء [1] .

فالتصريف في علم اللغة الحديث يبحث في الوحدات الصرفية [المورفيمات] التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ ، فهو يختلف عن التصريف عند المتقدمين من الصرفيين العرب الذين كانوا يرون أن التصريف يختص بالبحث في ضربين من التغييرات التي تعتري أبنية الكلم :

الأول: هو التغيير الذي يحدث في الأبنية ويترتب عليه تغيير في المعنى ، وهو التغيير الذي يكون لغرض معنوي كالتي يعرض لها التصريف في الدرس اللغوي الحديث .

والثاني: هو التغيير اللفظي الذي لا يؤدي إلى تغيير في المعنى ، وذلك كتغيير [قَوَلَ ، وبَيَعَ] من الأجوف ، و [غَزَوَ ، ورَمَيَ] من الناقص إلى قال ، [وباع ، غزا ، ورمى] بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله .

---

(1) انظر مدخل إلى علم اللغة : د. محمود فهمي حجازي ، ص ٤٣ – ٤٤ .

وهذا التغيير لا يترتب عليه أي تغيير في المعنى ، وإنما هو قائم على قضية الأصل الافتراضي الذي كان سمة بارزة في منهج الصرفيين ، فقد آمنوا بفكرة الأصل المتخيل لأبنية الكلام ، وطبقها في مباحث التصريف ، غير أن المحدثين من علماء اللغة يدرجون هذا التغيير اللفظي في علم الأصوات ، ويخرجونه من التصريف ؛ لأنه تغيير لا يؤدي وظيفة جديدة غير الدلالة التي كانت للصيغة قبل أن يحدث التغيير فيها .

ويرى المحدثون أن التصريف لا يقوم إلا على ما يقرره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود ، فهو يعتمد عليه اعتمادا كليا ، والظواهر الصوتية تلعب دورا بارزا في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها حتى إن " فيرث " قال : لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات [١] . والنحو يقوم على ما يقدمه له علم التصريف .

وهذا التقسيم الذي يمثل مجالات علم اللغة الحديث بالإضافة إلى مستوى المفردات أو ما يسمونه بالدلالة ، هذا التقسيم ينطلق من الوحدات الصغيرة في اللغة إلى الوحدات الأكبر [٢] .

وهذا المنهج ليس بجديد على التصريف العربي كما يبدو لأول وهلة ، وإنما هو قديم قدم هذا العلم ، فقد رافقه في أطوار حياته كافة ، منذ نشأته حتى مرحلة شبابه واكتماله في أول أثر وصل إلينا متكاملا في النحو والتصريف والأصوات ، وهو كتاب سيبويه ؛ إذ نرى معظم مسائل التصريف التي عالجها سيبويه تعتمد على الأصوات اعتمادا مباشرا ، وذلك لا يخفى على من نظر في[الكتاب]، وتفسير سيبويه مسائل التصريف تفسيرا صوتيا في ثنايا كتابه يدل على أن علم الأصوات لم يوجد فجأة عند إمام النحاة ، وإنما بلغ مرحلة نضجه وكماله على يديه .

---

(١) انظر علم اللغة العام [الأصوات] : د. كمال بشر ، ص ١٨٤ – ١٨٥ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م .

(٢) انظر مدخل إلى علم اللغة : د. محمود فهمي حجازي ، ص ١٨ .

وسيبويه – وإن بدأ كتابه بالنحو ، فالتصريف ، فالصوتيات التي طبقها في باب الإدغام – لم ينص على أن هذا الترتيب هو والترتيب المنطقي ، وإنما فعل ذلك للعلة التي ذكرها ابن جني بعد أن نص على أن المنطق يقضي بأن يُقَدَّم على التصريف على علم النحو في قوله : " فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصريف الحال " [1] .

وهذه حجة قوية وقد طبق ابن جني ذلك بصورة عملية في كتابه " سر صناعة الإعراب " فـ " ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ماله ، فقد وقع عليها من ثمرات الأعراب " [2] . وهو " من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وصنف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين ، وأعجز المتأخرين ، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه " [3] ؛ وكتبه أكبر شاهد على رسوخ قدمه في هذا العلم .

لقد طبق أبو الفتح المنهج الذي أشار إليه من وجوب تقديم علم التصريف على النحو في كتابه [سر صناعة الإعراب] ؛ إذ قدم الحديث في الأصوات على مباحث التصريف التي تشكل موضوع الكتاب ، وإن تخللتها بعض المسائل النحوية ، فكما أنه رأى ضرورة تقديم التصريف على النحو ؛ لأن التصريف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ومنطق البحث يقضي

---

(1) انظر ابن جني : المنصف ، ١/٤ – ٥ .

(2) انظر دمية القصر وعصرة أهل العصر الباخرزي : تحقيق د. محمد التونجي ، ص ١٤٨.

(3) معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ١٢/٨١ – ٨٣ ، دار المامون .

بأن يبدأ بمعرفة ذات الشيء الثابتة التي هي منطلق لمعرفة حاله المتنقلة ، كذلـــك ينبغي على من أراد معرفة التصريف أن يبدأ بمعرفة الأصوات ؛ لأن التصريـــف يبحث في الأبنية التي تتألف من الأصوات اللغوية ، ومعرفة المادة التي يُبْنَى منـها يجب أن تكون قبل معرفة البناء ، وقد فعل ذلك ابن جني ، فقـدم لكتابـه [ســر صناعة الإعراب] بمقدمة في أصوات العربية ، تكلم فيها كلاماً في الأصوات لـم يصل إليه المحدثون إلا بَعد الاستعانة بالمعامل اللغوية ، ووصف أصوات العربيـة وصفاً دقيقاً من غير أن يكون لديه ما هو متوفر عند المحدثين من أجهزة علميـة دقيقة ، وإنما كانت وسيلته في ذلك حسه المرهف ، وملاحظته القويـة ، وفهمـه الصحيح ، وذوقه الحروف بجهازه الصوتي الذي هداه إلى مقاييس صحيحة فـي هذا المجال (١) .

وذكر الزجاجيّ أنّ أوّل التصريف معرفة حـروف الزوائـد ، ومواضـع زيادتها ، وعقد له بابين (٢) .

وعرّفه المرحوم عباس حسن بقوله : هو التغيير الذي يتناول صيغة الكلمـة وبنيتها ؛ لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة ، أو حـذف ، أو صحّـة ، أو إعلال ، أو إبدال ، أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعـاني " ، فأخرج من موضوعه : تحليل الكلمة إلى أبنية مختلفـة لتـؤدي معـاني مختلفـة [كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع والاشتقاق ...] ، وأخرج تغيـير أواخـر الكلمة لأغراض إعرابية ؛ لأن هذا مكن اختصاص علم النحو .

وذكر أنّ موضوعه يختصّ بالأسماء العربية المتمكنة والأفعال المتصرفة ، فتخرج منه الأسماء الأعجمية والمبنيات والأفعال الجامدة وحروف المعاني (٣) .

---

(١) انظر مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة : د. حسن هنـداوي ، ص ٢٨ ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٩ هــ - ١٩٨٩م .

(٢) انظر الجمل في النحو للزجاجي : ص ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، تحقيق د. علـي توفيـق الحمـد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، إربد : الأردن ، ط١ ، ١٤٠٤ هــ - ١٩٨٤م .

(٣) انظر عباس حسن : النحو الوافي ، ٧٤٧/٤ ، ط٥ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥م .

[٣] نشأة التصريف :

وأما الواضع الأول لعلم التصريف فلم يشر إليه أحد من المتقدمين ، وسبب ذلك أنهم لم يكونوا ينظرون إلى التصريف على أنه علم مستقل عن النحو ، وإنما كانوا يرون أنه جزء منه ، وأن نشأته رافقت نشأة النحو ، وكـان البحث في العلمين يطلق عليه مصطلح [النحو] ، أضف إلى هذا أن مباحثهما كانت متداخلة في عصر النشأة ، ولم تكن هناك حدود تميز أحدهما من الآخر .

وأول من نص على واضع التصريف من المتأخرين أبو عبد الله محمد بن سليمان الكافيجي [ت ٨٧٩ هـ - ١٤٧٤ م] فقد ذكر أنهم اتفقوا على أن مُعاذاً رضي الله عنه - أول من وضع التصريف .

وقوله رضي الله عنه يدل على أنه يريد بـ " معاذ " " معاذ بن جبل " أحد أصحاب رسول الله ﷺ ؛ لأن هذه الجملة لا تطلق إلا على الصحابة رضي الله عنهم .

وقد تنبه إلى ذلك تلميذه جلال الدين السيوطي [ت ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م] ، فقال : " وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي أن أول من وضعه معاذ بن جبل وهو خطأ بلا شك ، وقد سألته عنه ، فلم يجبني لشيء " (١) .

ثم أشار السيوطي إلى واضع هذا العلم ، فقال : " واتفقوا على أن معاذاً الهراء [ت ١٨٧ هـ - ٨٠٣ م] أول من وضع التصريف " (٢) .

ونرى في هذا النص أنه خلا مما ذكرهُ في الاقتراح من اتفاق النحاة على أن الهراء هو الواضع الأول لعلم التصريف ، ثم ما لبث أن ذكر أنه استنبط ذلك من القصة التي روتها كتب الطبقات ، وهي أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن

(١) انظر السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص ٨٠ ، دار المعارف بحلب [د.ت] .
(٢) انظر السيوطي : المزهر ، تحقيق جاد المولى والبجاوي أبو الفضل ، ٢/٤٠٠ ، القاهرة ، [د.ت] .

مروان كان " قد نظر في النحو ، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه وأنكـره ، فهجا أصحاب النحو ، فقال :

قد كان أخذهم في النحو يُعجبني حتى تعاطوا كلام الزَّنج والرُّوْم

لما سمعتُ كلاماً لست أفهمـه كأنه زَجَلُ الغِربان والبُـــومِ

تركتُ نَحْوَهُمُ ، واللهُ يَعْصِمُني من التَّقَحُّمِ في تلك الـجرائيـمِ

فأجابه معاذ الهراء أستاذ الكسائي ، فقال :

عالَجْتَهــا أمْرَدَ حتى إذا شِبْتَ ولم تُحْسِنْ أباجادهـــا

سَمَّيْتَ من يعرفها جاهلاً يُصْدِرُهَا مِنْ بَعْدِ إيرادهـــا

سَهِّلَ منها كُلَّ مُسْتَصْعَبٍ طَوْدٌ علا القِرْنَ من أطْوادها

وكان أبو مسلم جلس إلى معاذ الهراء النحوي ، فسمعه يناظر رجـلاً فـي النحو ، فقال له معاذ : كيف تقول : من ﴿ *تَؤُزُّهُمْ أَزًّا* ﴾ (١) : يا فاعِلُ افْعَـلْ ؟ وصِلْهَا بـ " يا فاعِلُ افْعَلْ " من ﴿ *وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ* ﴾ (٢) . فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه ، فقام عنهم ، وقال الأبيات " (٣) .

وقد ذكر السيوطي القصة ، وأسندها إلى الزُّبَيْدي ، وقال معقباً : " ومن هنا لمحت أن أوّل من وضع التصريف معاذ هذا " .

وهذا الاستنباط غير صحيح ؛ للاختلاف في صاحب هذه القصة مع معـاذ الهراء ، فبعضهم جعله أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان ، وجعله آخـر أبـا

(١) سورة مريم : آية ٨٣ .

(٢) سورة التكوير : آية ٨ .

(٣) انظر السيوطي : بغية الوعاة ، ٢/٢٩٠ – ٢٩١ ، تحقيق محمد أبـو الفضـل إبراهيـم ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م ، والقفطي : إنباه الرواه : ٣/٢٩٢ – ٢٩٣ ، تحقيق محمـد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠م .

مسلم الخراساني صاحب الدعوة للعباسيين ، وجعله ثالث أعرابياً مجـــهولاً كـــان يجلس إلى الكسائي .

وقد نشأ التصريف مع النحو في منتصف القرن الأول الـــهجري ، وذلـــك لثلاثة أسباب :

الأول : اندراج التصريف في النحو عند المتقدمين ، وقد دعاهم ذلك إلى إغفال ذكر الواضع الأول للتصريف .

الثانـــي : اتفاق النحاة على أن انتشار اللحن هو السبب في نشأة النحو ، واللحن لـــم يقتصر على ما يتصل بالإعراب ، وإنما امتد إلى بنية الكلم التي هي مجـــال علم التصريف ، ومما لا ريب فيه أن هذا هو السبب في نشأة التصريف .

والثالث:أن مباحث التصريف جاءت مكتملة في كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـــ ، واكتمال مسائل التصريف عند سيبويه يدل علـــى أن بـــذور التصريـــف ظهرت قبله بمدة كافية تسمح بوضع المبادئ الأولى ، فالمسائل المتفرقـــة ، فالأصول العامة ، فالفروع الجزئية ، حتى جاء سيبويه ، فضمّنـــها كتابـــه الذي اشتمل أيضاً على القياس اللغوي الذي يعـــد مرحلـــة تاليـــة لأقيســـة التصريف .

لهذه الأسباب مجتمعة ذهبنا إلى أن التصريف نشأ مع النحو في منتصـــــف القرن الأول الهجري [1] . وذهب كثير من الباحثين إلى أن واضع علم الصـــرف هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء من أعلام مدرسة الكوفة الأوائل المتوفى عـــام ١٨٧ هـــ ، ولكن هذا الرأي لا يرقى إلى الحقيقة ، فقد كان علماء اللغة فـــي أول عهدهم بالتصنيف في العربية والنحو والصرف والعروض بصفة عامة ، وكـــان

(1) انظر مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة : د. حسن هنـداوي ص ٥٩ .

العالم بالعربية لغوياً نحوياً إخبارياً راوية ، ثم انفصلت العلـــوم العربيـــة بتنـــوع مدارسها وبالتفاف الطلاب حول أساتذتهم في نوع معين من علوم اللغة .

وبذلك نستطيع أن نقرر أن أبا مسلم معاذ بن مسلم الهراء كـــان أوّل مـــن خصص لمسائل الصرف بالبحث والتأليف ، وأنه أكثر من مسائل التمريـــن التـــي كان الأوائل يسمونها التصريف وأن العلماء من بعده نقلوا عنه واتبعـــوا ســـبيله ، ومن ثم نضج هذا العلم واستقامت مباحثه .

ولكن أوّل مصنف حقيقي في التصريف هو ما ألفه أبو عثمـــان المـــازني تحت عنوان [التصريف] وشرحه ابن جني المتوفى [٣٩٢ هـ] إلى أن صنـــف ابن الحاجب شافيته في التصريف ، وبذلك انفصل علم التصريف عن النحو فـــي التأليف والتصنيف .

[٤] *علاقة النحو بالتصريف* :

والقول بأن [التصريف] جزء من [النحو] يشهد بصحته قولُ ابن السَّراج : " **النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب . وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام العرب علم أن الفاعل رفع ، والمفعول بـــه نصب ، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم : قام ، وباع** " (١) .

وقد ذكر أبو بكر في حد النحو مقياساً من مقاييس التصريف ، وهو المثـــال الأخير ، وهذا المقياس هو " أن الياء والواو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً " ، وهذا أصل من أصول الإعلال الذي يعد أهم أبواب التصريف . فهذا أحـــد مـــا نستدل به على أن مصطلح [التصريف] عند المتقدمين يندرج تحـــت مصطلـــح [النحو] .

---

(١) انظر ابن السَّراج : الأصول ، ٣٧/١ .

و " النحو " و " الإعراب " عند أبي القاسم الزجاجي[ت٣٣٩ هـــ-٩٥٠ م] علَمان على مسمى واحد ، أما تسمية النحو إعراباً فقد رُوعِيَ فيها المعنى اللغـوي لمصطلح [الإعراب] ؛ لأن معناه البيان ، يُقَال : أعرب الرجلُ عن حاجتـــه إذا أبان عنها،وبما أن الحركات في أواخر الأسماء والأفعال تدل على المعاني، وتفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف ونحوها من معاني النحو ، فقد سموها إعرابـــاً ، وأمَّا تسمية الإعراب نحواً فإنما هي سماعية ولا علاقة بين الاسم والمسمى [1] .

فهو قد قصر [النحو " على البحث في الأثر الذي تحدثه العوامل في أواخر الكلم حال انتظامها في جمل ، وإن كان قد أصاب في تخصيصـــه [الإعــراب] بالبحث في أحوال أواخر الكلمات بعد تركيبها ، فقد جانب الصواب في جمعه بيـن المصطلحين وإطلاقهما على مسمى واحد .

وأمثل ما يُصرفُ إليه نص أبي القاسمْ أن كل واحد من هذين المصطلحيـن كانت تطلقه جماعة من النحاة على علم النحو ، وليس صحيحاً أن النحويين جميعـاً كان لهذين المصطلحين عندهم مدلول واحد كما ذكر الزجاجي .

ويدل على صواب ما ذكرناه من اندراج مصطلـــح [التصريـف] تحـت مصطلح النحو قول أبي علي الفارسي [ت ٣٧٧ هـــ - ٩٨٧ م] في حد النحو :

" النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " [2] ، ألا تـرى أن من مقاييسهم المشهورة : " كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب " ، فـــهذا قد استنبطوه من استقراء كلام العرب ، ومن هذه المقاييس أيضاً : " إذا تحركـت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً " ، وهذا مستنبط من استقراء كلام العـــرب أيضاً ، وهو من أقيسة التصريف الكبرى عند التصريفييـــن المتقدميـن ، وكـلا المثالين داخل تحت الحد الذي حد به أبو علي [النحو] .

---

(1) انظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص ٩١ ، تحقيق د. مازن المبارك ، بـيروت ، ١٣٩٣ هـــ -١٩٧٣م .

(2) انظر التكملة لأبي علي الفارسي : تحقيق كاظم المرجان ، ص ١ .

وقد كان أبو عليّ أكثر دقة من ابـــن السَّـراج والزجـاجيّ فـــي تحديـد المصطلحات ومدلولاتها ، فقسم النحو قسمين :

الأول : هو التغيير الذي يلحق أواخر الكلم ، وهذا على ضربين عنده .

أحدهما : تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل ، وهو الذي يسمَّى الإعراب ، ويكون فـــي الأسـماء المتمكنـة والأفعـال المتصرفة ، وهو الذي ضمنه كتاب " الإيضاح " .

ثانيهما : تغيير يلحق أواخر الكلم من غـير أن يختلـف العـامل ، وذلـك كالتحريك لالتقاء الساكنين ، وإسكان المتحرك في الوقف ، ونحوهما .

وهذا الضرب وإن أشبه المُعرب في أنه تغيير يلحق أواخر الكلـم فليـس بإعراب ؛ لأن التغيير فيه لم يحدث بسبب اختلاف العوامل .

والثاني من قسمي النحو : هو التغيير الذي يلحق أنفـس الكلـم وذواتـها ، كالتثنيـة والنسب ، والمقصور ، والممدود ، والعدد ، والتأنيث والتذكير ، والجمـع ، والتصغير ، والمصادر ، وما اشتق منها من أسماء الفـاعلين والمفعوليـن وغيرها ، والتصريف ، والإدغام ، ونحوها [1] .

غير أن ما يؤخذ على أبي علي أنه لم يضع مصطلحاً لـــهذا القسـم ، ولا للضرب الثاني من القسم الأول ، وإن كانت كلها يجمعها مصطلح [النحو] .

وأمَّا الرُّماني فالإعراب عنده هو والمقابل للتصريف ، وليس النحو الـــذي جعله الزّبيدي [ت ٣٧٩ هـ - ٩٨٩م] مقابلاً للتصريف [2] . تبعه في ذلك ابـن جني [3] ، وقوله في تعريف النحو : " هو انتحاء سمت كلام العرب " [4] .

([1]) انظر التكملة لأبي علي الفارسي ، ص ١ - ٤ .

([2]) انظر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٢٥ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣م .

([3]) انظر ابن جني : المنصف ، ٤/١ .

([4]) انظر ابن جني : الخصائص ، ٣٤/١ .

يشتمل على التصريف ، ولا يعد مقابلاً له ؛ لأن انتحاء سمت كلام العــوب يعم الأبنية والتراكيب . وتابع ابن جني شيخه أبا عليّ في مدلول الإعراب عنــــده بأنه التغيير الذي يلحق أواخر الكلم بسبب العوامل [1] . وهذا الحد نفسه الذي حُـدّ به النحو في المنصف ، وقد قابل بين الإعراب والتصريف في موطن آخر ، فقال : " والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجئ وعلــى ما جاء " [2] .

نخلص من كل هذا إلى أن مصطلح [النحو] يشتمل على علميــن همــا : [الإعراب] و [التصريف] وأن المقابل الحقيقي للتصريف هو الإعراب وليـــس النحو ، وهذا ما كان يعنيه النحاة العرب المتقدمـــون بمصطلـــح [النحــو] وإن تسَمَّحُوا أحياناً فجعلوا [النحو] مقابلاً بـــ [التصريف] ، وعلى الرغم من تَسَـمُّح ابن جني أحياناً في هذه المسألة فقد كان هو وشيخه أبو عليّ أكـــثر النحـــاة دقــة وتحديداً للمصطلحات ، فتعريف أبي علي للنحو هو الذي كتب له البقاء ، وأخذ به النحاة المتأخرون .

وأما المحدثون العرب من علماء اللغة فيرون أن البحث في العرف اللغـوي الحديث لا يقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته ، ويذهبون إلى أن وظيفتــه هي البحث في التراكيب وما يرتبط بها من خواص ، وأن عليه أن يُعنى بأشـــياء أخرى مهمة كالموقعية والارتباط الداخلي بين الصيغ التي تتكون منـــها الجمــل ، وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه .

ولشدة ارتباط التصريف بالنحو فقد أطلق عليهما معظم الباحثين مصطلـــح قواعد [اللغة] في حين يفضل بعضهم مصطلح [النحو] ؛ لأن النحو عندهـــم لا ينفصل عن الصرف .

---

(1) انظر : المصدر السابق ، ١/٣٥ .

(2) انظر ابن جني : المنصف ، ٢/٢٤٢ .

ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا في حدود ضيقة [١] ، وبـــالتحديد فـــي حالين اثنتين هما :

[١] حال البحث العلمي والدراسة على مستوى التخصص .

[٢] حال التعريف بالعلم وتحديد ميادينه والتعرف على طبيعة البحث فيه[٢].

وأما [الإعراب] أو ما يسميه المحدثـــون [قواعـــد الإعـــراب] فـــيرى المحدثون أن معظمها يتمثل " في أصوات قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل علـــى وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة " [٣] .

كان علم الصّرف جزءاً من علم النحو ؛ لأنّ علم النحو يشتمل على علمـــيّ الإعراب ، والتّصريف [٤] ، فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقّلة ، بينما الصّـــرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة [٥] ؛ أي أنّ النحو هو انتحاء سمت كلام العـــرب فـــي تصرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنيّة ، والجمع ، والتحقّير ، والتكسير ، والإضافـة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك [٦] .

يستنتج مما سبق أنّ النحو العربيّ يدرس المفردات والتراكيب ، وهو مـــا يهتّم به النحو الحديث [٧] ، وقد بقي الصرف منذ عهد سيبويه الذي تكلّم في كتابـه

([١]) انظر دراسات في علم اللغة : د. كمال بشر ، ص ١٣ ، وعلم اللغة العام ، الأصـوات ص ١٨٧ ، وانظر أصول النحو العربي :د. محمـد عيـد ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، القـاهرة ١٩٧٣م .

([٢]) انظر دراسات في علم اللغة : د. كمال بشر ، ص ٣٠ . .

([٣]) انظر د. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، ص ٢١٠ ، القاهرة ١٩٧٢م .

([٤]) ابن جماعة [عز الدين محمد بن أحمد] : حاشية على شرح الجاربردي [ضمن مجموعـة الشافية في التصريف والخط] ص ٦ ، المطبعة العامرة ١٣١٠ هـ .

([٥]) انظر ابن جني : المنصف ٤/١ .

([٦]) انظر ابن جني : الخصائص ٣٤/١ .

([٧]) انظر د. ريمون طحان : الألسنية العربية ، ١٢/١ ، ٢٣ .

على مسائل صرفية في مواضع متفرقة ، مرورا بالمازني الذي ألف كتابـــا فـــي التصريف ، وهو على رأي بعضهم أول من دون علم الصرف بعدما كان مندرجـا في علم النحو [١] ، وهو من أنفس كتب التصريف وأرصنها [٢] ، ومرورا بـــابن جني نفسه ، وحتى ابن الحاجب الذي ألف " الشافية في التصريـــف والخـــط " ... بقى هذا العلم يشتمل على علم المفردات ، والتراكيب ، أي أنـــه كـــان مســـاويا للجراماتيكا اليونانية [٣] ، أو Grammaire الفرنسية .

لكن هذا المنهج في دراسة الصرف ، سواء أكان جـــزءا مـــن النحـــو أم منفصلاً عنه ، لم يتطوّر ليدرس الكلمة التي تتأهب للدخول في الجملة ، ولم يصبح كما كان يجب أن يكون موقعه من الدرس اللغوي عند العرب ، إذ " من الواجـــب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأنّ معرفـــة ذات الشـــيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة " [٤] بل بقى النحاة ينظرون إلـــى التصريف ، في معظم الأحيان ، على أنّه علم عويص صعب ، فأخّروا مباحثه في كتبهم ، ونظروا إليها ، كما لو كانت مستقلة ، ولم يربطوا بين مباحث الصـــرف بعضها ببعض ، وبينها وبين علم النحو ، بل أوقفوا منهجهم التأليفي على رأســه ، فبدلاً من أن يكون الصرف تمهيداً للنحو ، أصبح النحو تمهيداً للصرف ، وعلّلـــوا ذلك بقولهم إنّ " هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصاً ، صعباً ، بُدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به ، بعد ، ليكون الارتياض في النحو موطّئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه معانيه ، وعلى تصرف الحال " [٥] .

---

(١) انظر حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ص ٤١٢/١ ، طهران ، مكتبة خيابان ، ط٣ ، [١٣٧٨ هـ - ١٩٥٧م] .

(٢) انظر ابن جني : المنصف ص ٥/١ .

(٣) انظر الخوارزمي : مفاتيح العلوم ص ٤٢ ، ليدن ١٨٩٥م .

(٤) انظر ابن جني : المنصف ٤/١ .

(٥) انظر المصدر السابق ، ٥/١ .

إنّ هذا المنهج جعل القدماء ينظرون إلى التّصريف أو الصّرف على أنّـــه دراسة أحوال الكلمة ، أصولها ، زوائدها ، أبنيتها ، وأوزانها ، كما يقـــول ابـــن الحاجب في تعريفه التالي " للصّرف " .

" التّصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب" ، وأحوال الأبنية قد تكون :

[أ] للحاجة ، كالماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعـــول ، والصفــة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، واسمي الزمان والمكان ، والآلــة ، والمصغر ، والمنسوب ، والجمع ، والتقاء الساكنين ، والابتداء ، الوقف .

[ب] أو للتوسع ، كالمقصور ، والممدود ، وذي الزيادة .

[ج] أو للمجانسة ، كالإمالة .

[د]أو الاستثقال ، كتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، والحذف"[1].

إنّ هذا المنهج جعلهم يدخلون في علم " التّصريف " أو " الصّرف " ما ليس منه ، ويهملون ما هو منه .. وقد تنبّه إلى هذا الخلط عدد من النحاة واللغويـــين ، لكنّ نظرتهم لم تكن متفقة على ما هو من علم الصرف ، وما هو ليس منـــه ، وإن كانوا متفقين على أنّ هناك شيئاً غير طبيعيّ قد خالط هذا العلم مادة ومنهجاً [2] .

وبذلك نستطيع أن نفرق بين مهمة النحوي والصرفي في جملة مـــا مثـــل " استخرج الصياد السمك استخراجاً " فإن عالم النحو يهتم هنا بـــالفعل المـــاضي استخرج المبنى على الفتح وفاعله الصياد ومفعوله السمك ، والمفعـــول المطلـــق استخراجاً .

---

[1] انظر د. عصام نور الدين : أبنية الفعل في شافية ابن الحـــاجب ، ص ٢١٦ ، بـــيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط١ [١٤٠٢ هـــ - ١٩٨٢م] .

[2] انظر د. عصام نور الدين : المصطلح الصرفي مميزات التذكير التأنيث ، ص ٥٢ .

أما عالم الصرف فيهتم هنا بالفعل استخرج بعدد حروفه وما هو المزيد فيه ، ثم يهتم بالصياد باعتبارها من صيغ المبالغة وبالمصدر استخراجا وزنه .

وبذلك نرى أن عالم النحو يهتم بأواخر الكلمات وهو الإعراب وما حـــدث للجملة فيه أما عالم الصرف فيهتم بتكوين الكلمة وعدد حروفها ووزنها واشتقاقها .

هناك صلة وثيقة بين الصرف والنحو ، وتتضح تلك الصلة فـــي معالجـــة بعض الظواهر اللغوية التي يأتي على رأسها تلك الفائدة الجليلة التي يؤديها علـــم الصرف حين " الإعراب " . ويمكن توضيح ذلك خلال الآية الكريمة الآتية :

قال تعالى : ﴿ *وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد* ﴾ [1] ، إن كلمة [ذراعيه] منصوبة ، وحين الإعراب نقول : ذراعيه [ذراعى] مفعول به منصوب وعلامـــة نصبه الياء ؛ لأنه مثنى ، وحذفت النون للإضافة ، وهو مضاف والـــهاء ضمـــير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه .

ولكن ما الذي نصب المفعول به ؟ هنا يأتي دور علم الصرف الذي يخبرنـــا بأن كلمة [باسط] اسم فاعل ، فهو يعمل عمل الفعل ؛ أي ينصب المفعول به .

[٥] *ميدان علم التصرف* :

وتتسم معرفة ميدان الصرف والتصريف بأهمية خاصة ؛ لأنـــها تســاعد الدارس على تحديد مجال كل مصطلح ، وعلى عزل ما لا يدخـــل فـــي أحكــام الصرف الشكلية ؛ لأن البحث في مستوى الصرف والتصريف ، يتخصص فـــي المفردات التي تقبل التحويل إلى صور مختلفة [2] .

لقد حدد القدامى الحقل " الصرفي أو التصريفي " بأنه لا يتعلق إلا بالأفعـال المتصرفة التي لها الأصالة فيه ، والأسماء المتمكنة [3] .

---

[1] سورة الكهف : آية ١٨ .

[2] انظر د. ريمون طحان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ص ٢٢٢ ، بيروت .

[3] انظر ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركـــات ، ص ٢٩٠ ، مصر ، دار الكتاب العربي [١٣٨٧ هـــ - ١٩٦٧م] .

أما الحروف وشبهها من الأسماء الموغلة في البناء فلا تعلق لعلم الصـرف بها ، كذلك لا يتعلق بالأفعال الجامدة ، كما لا يتعلق بالأصوات .

فالحروف لا يصح فيها التصريف ؛ لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات ، نحو : صه ، ومه ، ونحوهما ،فالحروف لا تمثل بالفعل ؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق ، فلو قال قائل : ما مثال "هل " أو " قد " أو " حتى " ،أو "هلا" ، ونحو ذلك من " الفعل " ، لكانت مسألته محالا ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يمثل ؛ لأنه ليس بمشتق ، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها ، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف [1] .

والأسماء المبنية الموغلة في شبه الحرف كذلك لا تصرف ولا يمثل -- لأن تلك الأسماء في حكم الحروف ، ألا ترى أن " كم " و " من " ، و" إذ " سواكن الأواخر ، كـ " هل " ، و " بل " ، و " قد " ، وإنما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف ، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تشتق ، ولا تمثل من " الفعل " ، كما أن الحروف كذلك [2] .

وأما ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية ، مثل " لبيك " ، من قولهم " ألب بالمكان " ، ومثل " قط " ؛ لأنها من " قططت " ، أي قطعت ، وذلك من قولهم " ما فعلته قط " ، أي فيما انقطع ومضى من عمري ، ومثل " ذا " و " ذي " ، " الذي " ، ونحو ذلك مما يدخله التحقير ، أو يستعمل استعمال المتصرف ، فليس بالكثير ، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد [3] .

([1]) انظر ابن جني : المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ٧/١ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط١ ، [١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م] .

([2]) انظر ابن جني : المنصف ٨/١ .

([3]) انظر ابن عصفور : الممتع في التصريف ٣/١ ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، [١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م] ، وابن جني : المنصف ١٣/١ .

والأفعال الجامدة : كـ " عسى " – لا تصرف ولا تمثـــل فـــي المـــيزان الصرفي – ؛ لأن الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف ، أيضا ، من حيث أداؤه معنى مجردا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال ، فلزم مثله طريقة واحدة فـــي التعبير ، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة ، بل يلزم واحدة لا يزايلــها ، وذلك مثل : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس [1] .

والأصوات – لا يدخلها التصريف – كـ " غاق " ، ونحوه ؛ لأنها حكايـــة يصوت بها ، وليس لها أصل معلوم [2] .

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحـــد أو حرفين ، إلا إذا كان محذوفا منه ، فأقل ما تبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعـــال المتصرفة ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص ، كـ " يد " ، و " قـل " ، و " م الله " ، و " ق زيدا " [3] .

ويلاحظ الدارس أن رأي القدامى كان قريبا من واقع الدراسات الحديثة دون أن يعني ذلك أنه ارتقى إلى مستواها ، أو قال ما قالته حرفيا .. ؛ لأن مـــا قـــالوه كان نابعا من منهج دراستهم .

وقد رأى د. " ريمون طحان " إن الدارس يبحث في مستوى الصرف عـــن المفردات التي تقبل التحويل إلى صور مختلفة ، ومن المعروف أن أحكام الصرف لا تجري على الحرف ؛ لأنه يلازم صورة واحدة ، وأن الاسم والفعل لا غيرهمـــا يتحولان إلى صور مختلفة . وبعد استباعده الحروف مـــن الجـــدول الصرفـــي ،

(1) انظر مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربيـــة ٥٢٩/٢ ، ط١١ ، صيـدا ، المكتبـة العصرية [١٣٩١ هـــ – ١٩٧١م] .

(2) انظر ابن عصفور : الممتع في التصريف ٣/١ .

(3) انظر ابن عقيل :شرح ألفية ابن مالك ٥٢٩/٢ ، مصر ، مطبعة السعادة، ط١٤،[١٣٨٤هـــ – ١٩٦٤م] .

سعى : أولا : إلى فصل الاسم عن الفعل ، فالاسم يخضع لجدول " صرفي " ، ولا يصرف من الأسماء إلا المتمكن في الاسمية .

والفعل يخضع لجدول " تصريفي " ، والأفعال كلها بالتقريب – متصرفـة ، غير أنه وردت أفعال قليلة بعضها لا يستعمل إلا بصورة واحدة ، ويقال له " جامد " ، ولئلا تشترك مفردة [جامد] في جدولي المعجم والصرف ، سماه د. طحـان "المتصرف تصرفا ناقصا " ، وقسمه قسمين :

[١] *ما يلازم صيغة واحدة ، ومنه :*

ما يلازم صيغة الماضي [عسى – ليس] .

ما يلازم صيغة الأمر [هب – تعال] .

[٢] *ما لا يؤخذ منه إلا المضارع :* أي : لا يتصرف وفق الطريقة المألوفة ، وهو قليل؛

- ما برح ، ما انفك ، ما فتئ ، وهي من أخوات " كان " الناقصـة ، ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط .
- أوشك ، كاد ؛ وهما من أفعال المقاربة ، ولا يؤخذ منـهما غـير مضارع فقط [١] .

وبذلك يكون التصريف هو تغيير في بناء الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ، أما الغرض المعنوي فهو تغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصـدر إلـى الفعل الوصف إلى التصغير والنسب ، أما الغرض اللفظي فهو مثل تغيير قـول و غزو إلى قال ، وغزا ، ويدخل في ذلك أبواب القلب والإبدال والإدغام ولا يختص الصرف بالحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء مثـل الضمـائر

[١] انظر د. ريمون طحان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

والموصلات والأفعال الجامدة وهي الأفعال التي لا تختلف أبنيتها باختلاف الأزمنة مثل : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، .... إلخ .

بعد أن رأينا في تعريف التصريف أن التصريفيين خصوا " به ما عـــرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير " [١] ، قبل أن تنتظم مع بعضها في جمـــل ، يصبح واضحا أن موضوعه إنما هو الكلمات حال إفرادها ، غير أن هذا قد يوحي أنه يشتمل على أضرب الكلام الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ؛ لــــذا ينبغـــي أن نشير إلى أن هناك أشياء لا يدخلها التصريف ، لعلة ذكرها التصريفيون وهي :

[١] الحروف .

[٢] الأصوات .

[٣] الأسماء المبنية .

أما الحروف فلا يجوز فيها التصريف ؛ لأنها مجهولة الأصل ، ولا يعـرف لها اشتقاق [٢] .

وأما الأصوات ، والأسماء المبنية فإنما لم يصح فيها لتصريـــــف لشـــبهها بالحروف [٣] .

فموضوع التصريف إذن إنما هو الأفعال المتصرفة ، والأسماء المعربـــة ، وأما الحروف فلا يجوز فيها التصريف ، وكذلك كل ما أشبهها مما لـــــم يعـــرف اشتقاقه ، وهو في هذا محمول على الحروف التي هي الأصل في هذه القضية .

والمحدثون من علماء اللغة العرب يقسمون الكلام سبعة أقسام ، هي [٤] :

---

(١) انظر ابن السراج : الأصول في النحو ، تحقيق د. الفتلي ٥٣٧/٢ .

(٢) انظر ابن جني : المنصف ٧/١ .

(٣) انظر السابق نفسه ٨/١ – ٩ .

(٤) انظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٦ – ١٣٢ ، القاهرة ١٩٧٣م

[١] الاسم .

[٢] الصفة .

[٣] الفعل .

[٤] الضمير .

[٥] الخالفة .

[٦] الظرف .

[٧] الأداة .

ويسمون هذه الأقسام [مباني التقسيم] ، ويـــرون أن الضمـــير ، وأكـــثر الخوالف ، والظرف ، والأدوات ، لا ترجع إلى أصول اشتقاقية ، ولذلك يجعلـــون مبانيها هي صورها المجردة ؛ لأنها لا صيغ لها [١] .

وهم يرون أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يشتمل علـــى ثلاثـــة أنواع من المباني [٢] :

الأول **: مباني التقسيم ، وهي الأقسام السبعة التي ذكرناها .**

والثاني **: مباني التصريف ، وتتمثل في صور التعبير عن المعاني الآتية :**

[أ] الشخص : والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة .

[ب] العدد : والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع .

[ج] النوع : والمقصود به التذكير والتأنيث .

[د] اليقين : المقصود به التعريف والتنكير .

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، ص ١٣٣ .

(٢) انظر السابق نفسه : ص ١٣٣ – ١٣٤ .

والثالث : مباني القرائن اللفظية :

ولا تتناول المباني الصرفية مباني الضمائر والخوالف والظروف والأدوات ؛ لأنّها لا صيغ لها ، بسبب عدم تصرفها [1] ، ولا توليد فيها ؛ لأن بناءها ليـــس على مثال الصيغ الصرفيّة . والأسماء والصفات والأفعال هي وحدهـــا صاحبـــة الصيغ الصرفية ، أي العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية [2] ، والمقصود بالصيغ هنا هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالأبنية .

فهذه الأقسام الأربعة التي هـــي الضمـــائر ، والخوالـــف ، والظـــروف ، والأدوات ، هي من موضوع علم التصريف في العرف اللغوي الحديث ؛ لأنـــها تعبر عن معان صرفية ، كالمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير ، وهـــو عموم الحاضر أو الغائب .

والضمائر تدل على معان صرفية عامة مما يقول عنه النحاة : إنه " حقـــه أن يؤدي بالحرف " ، " ولذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبها معنيـــا بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها " [3] .

و " أما من حيث المبنى ، فالمعروف أن الضمـــائر ليســت ذات أصـــول اشتقاقية ، فلا تنسب إلى أصل ثلاثة ، ولا تتغير صورها التي هي عليـــها ، كمـــا تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني " [4] .

وبهذا يلتقي المحدثون مع التصريفيين المتقدمين في العلـــة التـــي منعـــت المباني الصرفية أن تتناول غير الأسماء الصفات والأفعال ، كالحروف والظروف

([1]) انظر اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، ص ١٣٦ ، ١٤٦ .

([2]) انظر السابق نفسه ، ص ١٥١ .

([3]) انظر السابق نفسه ، ص ١١٠ .

([4]) انظر اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، ص ١١٠ .

ونحوها مما أخرجه الصرفيون من موضوع التصريف ، هذه العلة هي كون هذه الأنواع مجهولة الأصل ؛ لأنه لا اشتقاق فيها [1] .

[٦] *الهدف من التصرف وغايته* :

إن دراسة الصرف تمنع الدارس من الوقوع في الخطأ واللحن ، فهو يضبط صيغ الكلمات ويساعد على معرفة الحروف الزائدة والأصلية في الكلمة وبه يعرف الشاذ والمطرد في العربية ، وبمراعاة قواعده تخل مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تحل بالفصاحة وتبطل معها بلاغة المتكلمين .

وتكمن أهمية التصريف في مدى الحاجة إليه ، وهو علم يبحث في بنية الكلمة ، فكل من اشتغل باللغة في حاجة ماسة إليه ، وخاصة واضعو المعجملت ؛ ألا ترى أنّ اللفظ قد يوضع في غير موضعه إذا لم يكن مصنف المعجم على علم دقيق بخفايا التصريف وغوامضه وأسراره ودفائنه ، فلا يضع كلمة [ماء] في باب [موه] إلا من عرف أن الهمزة في [ماء] مبدلة من الهاء ، والألف منقلبة من الواو ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف .

وكذلك [فم] توضع في باب [فوه] ، ثم إن القياس أصل من أصول التصريف ، وإذا كان كذلك ، فقد وجب على من أراد معرفة العربية أن يتقن القياس الصرفي ؛ لأنه لا يوصل إلى معرفة أوزان الأسماء والأفعال وما يعتريها من تغيير إلا به ، وقد نبه على هذا أبو الفتح بن جني منذ أكثر من ألف سنة ، فقال : " وهذا القبيل من العلم ، أعني التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من العربية كبير بالقياس ، ولا يُوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ، وذلك نحو قولهم : إن المضارع من فَعُل لا يجيء إلا على يَفْعُلُ ،

([1]) انظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، د. حسن هنداوي ص ٣٩ .

بضم العين ؛ ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : كَرُمَ يَكْرُمُ بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب سمعتهم يقولون : يكرُم أو لم تسمعهم ؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضاً قياساً على ما جاء ، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه ، وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك .

ومن ذلك أيضاً قولهم : إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال [أفعَلَ] يكون مُفْعَلاً ، بضم الميم وفتح العين ، نحو : أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلاً ، وأخْرَجْتُه مُخْرَجاً ؛ ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت : [مُكْرَماً] قياساً ، ولم تحتج فيه إلى السماع .

وكذلك قولهم : كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول نحو مِطْرَقَة ومِرْوَحَة ، إلا ما استثنى من ذلك . فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف . فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس .

فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة ، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس . ولهذا لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة كتاباً إلا وفيه سهو وخلل في التصريف ، وترى كتابه أسَدَّ شيء فيما يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس ، وأخذ يُصَرِّف ويشتقّ اضطرب كلامُه وخلَّط .

وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره ، وليس هذا غَضّاً من أسلافنا ، ولا تَوْهيناً لعلمائنا ، كيف وبعلومهم نقتدي ، وعلى أمثلتهم نحتذي ، وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية ، وأنه من أشرفه وأنفسه ، حتى إن

أهله المقبلين عليه والمنصرفين إليه كثيراً ما يخطئون فيه ، ويُخلِّصون ، فطيـف بمن هو عنه بمعزل ، وبعلم سواه متشاغل " [1] .

نخلص من هذا إلى أن للتصريف هدفين :

الأول : تعليم العربية لمن ليس من أهلها ، ليلحق بالعرب في الفصاحـة والبيـان ، ويعصم لسانه من اللحن .

والثاني : معرفة خصائص العربية ، والقياس على الصيغ الأصيلـة فيـها ؛ لأن القياس من أهم الطرق التي يلجأ إليها لإثراء اللغة ، وهذا لا يوصل إليه إلا بعد إتقان أصول التصريف وفروعه .

وأما أهميته فتكمن في الحاجة الماسة إليه لكل دارس في اللغة ؛ لأنه ميزان العربية كما قال ابن جني [2] .

[٧] *الميزان الصرفي ووسائل قياس الكلمات* :

لكل أهل صناعة معيار يقابلون به ما يعرض عليهم مما يدخل في صناعتهم ، ولما كان نظر علماء التصريف إلى الكلمة إنما هو من جهة حروفها التي تتـألف منها ، ليعرفوا أصالتها أو زيادتها ، ومن جهة هيئة هذه الحروف وضبطها علـى أية صورة كانت – اضطرهم ذلك إلى اتخاذ معيار من الحروف سموه " الميزان " ، التزموا فيه أن يتشكل بالشكل نفسه الذي عليه الموزون : من حركة أو سكون ، أو تقديم وتأخير ، ثم نظروا فإذا الكلمات التي تدخل تحت أبحاثهم – وهي الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة – لا تقل حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلا لعلة ، ولا تزيد عن خمسة أحرف ، فألفوا الميزان من ثلاثة أحـرف ؛ لأن الكلمـات الثلاثية أكثر من غيرها ؛ ولأنهم لو جعلوه مؤلفا من الخمسة لكـانوا بصـدد أن ينقصوا منه حرفا أو حرفين إذا حاولوا زنة كلمة رباعية أو ثلاثية ، وقد آثروا أن

(١) انظر ابن جني : المنصف ١/٢– ٣ .

(٢) انظر د. حسن هنداوي : مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الـهجرة ص ٦٣ .

يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف ، ثم يزيدوا على ذلك إذا وزنوا رباعياً أو خماسياً ، ورأوا أن ذلك خير من أن يجعلوه على خمسة أحرف ، ثم ينقصوا منه إذا وزنوا رباعياً أو ثلاثياً [١] .

الغرض من ذلك هو معرفة أبنية الكلمات العربية الأصول والمزيد فيها ، ومعرفة ما طرأ على الكلمة من حذف أو قلب أو إعلال أو إبدال . والوزن ، والزّنة مصدران لفعل [وَزَن – يَزِن] بمعنى التقدير ، والغرض منه إظهار هيئة الموزون من حركة وسكون وحذف ونحوها ، حتى يمكن الوقوف على أصول الألفاظ وما طرأ عليها من زيادة ،وما اعترى حروفها من تغيير بتقديم ، أو تأخير، أو حركة أو سكون ، أو حذف .

والميزان الصرفي لا يحمل معاني هيئة الموزونات ، ولا ذوات الهيئات اللازمة لموادها ، وإنما هو مجموعة من الحروف تظهر فيها هيئة الموزونات وصورها المختلفة .

وقد وقع اختيار الصرفيين على الحروف[ف ع ل] لتكون ميزاناً صرفياً ؛ لأنها مشتركة بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها كأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والزمان والمكان والآلة ؛ إذ الضرب فِعْل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه ، وهذا تعليل الرضي الاستراباذي [٢] ، وقيل لأن لفظ [فَعَلَ] أعم جميع الأفعال ، فيصدق على كل مادة منها أنها فِعْل .

وأما وجه كونه ثلاثياً ؛ فلأن أكثر الكلمات العربية بُنِيَ على ثلاثة أحرف ، وذلك أقل ما يوضع عليه الاسم المتمكن والفعل المتصرف ، وما ورد منها أقل من

---

(١) انظر محمد محيي الدين عبد الحميد : دروس التصريف ، القسم الأول في المقدمات ، وتصريف الأفعال ص ٢٩ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت [١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م] .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي الاستراباذي : ١٣/١ ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٥م .

ثلاثة فقد حُذِفَ منه إمّا لمجرد التخفيف كغَدٍ ويَدٍ ، وإمّا لعلة تصريفية نحو : ثُـمْ ، عِدْ ، عِدَةَ [١] .

والرأي عندي أن سبب اختيارهم للميزان ليكون على ثلاثة أحــرف ، وأن تكون هي الفاء ، والعين ، واللام ، فذلك لكي تكون جميـــع الحــروف الأبجديــة متمثلة فيه باعتبار أن أي كلمة عربية لا تصاغ إلا من الحروف الأبجدية ؛ والتــي تنقسم إلى مستويات ثلاثة : شفوية ويمثلها حرف الفاء ، حلقية ويمثلها حرف العين ، حنكية ويمثلها حرف اللام .

وعليه يُعبَّر عن الحرف الأول بـــ [فاء الكلمة] والحرف الثـــاني [عيــن الكلمة] والحرف الثالث [لام الكلمة] .

واختار الصرفيون أن يكون الميزان هو " ف ع ل " أي : تلك الحـــــروف الثلاثة ، وما قابلوها بأصول الكلمة ، مُشكّلة ومصوّرة بصورتـــها ، فقـــالوا : إن وزن زَرع [فَعَل] ، ووزن سَعِد [فَعِل] ، ووزن سَعْد [فَعْل] .

وسموا الحرف الأول من الكلمة " فاء الكلمة " والحرف الثاني " عين الكلمة " والحرف الثالث " لام الكلمة " . وفائدة الميزان : بيان حال الكلمة وهيئتها ، وما في حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف أو أي تغيير ، فمثلاً :

قولهم : إن [فَرِحَ] على وزن [فَعِلَ] يدل على أن حروف الكلمة كلـــها أصلية . وقولهم : إنَّ [قَاتَلَ] على وزن [فَاعَلَ] يدل علـــى أن الألـــف زائـــدة لظهورها في الميزان ، وباقي الحروف أصول . وقولهم : [قُلْ] على وزن [فُل] يدل على أن عين الكلمة محذوفة لحذفها في الميزان ، وهكذا نجد الميزان يوضــح لنا هيئة الكلمة ، وما فيها من تغييرات .

---

(١) انظر عبد الحميد عنتر : تصريف الأفعال ص ٣٢ ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القـــاهرة ١٩٧٦م .

وكانوا قد حلّلوا الكلمة الثلاثية ، فأسموا الحــرف الأول فــاء ، والحــرف الثاني عيناً ، والحرف الثالث لاماً ، بشرط أن يكون من أصــول الكلمــة لا مــن ترتيب ورود الحروف في الكلمة، وقابلوا كلاً منها بمسمّاه ، مع حركته أو سكونه.

وبهذا تمّ لهم ما أرادوا : ميزان عملي دقيق ، توزن به المفردات ، يتــأثر بما يعتريها من تبدل أساسي ، نحو :

جَمَعَ : فَعَلَ طَرِبَ : فَعِلَ كَرُمَ : فَعُلَ

سَيْفٌ : فَعْلٌ رُمْحٌ : فُعْلٌ جَبَلٌ : فَعَلٌ

وفي الاتجاه نفسه ، يقول العلامة [رينــان] الفرنســي : " إن مــن بيــن الأصول الثلاثية أنواعاً من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثيــة ، إلا لاعتبــارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي لا يكون فيها لتكــرار الحــرف الثاني ، أو لإضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير المعنى الأساسي الذي يفيــده الأصل "الثنائي"،ومثّل لذلك بمادة [ند]،وناد ،وتترد ، وندا ، بمعنى تمايل وتفرق .

ثم يعود [رينان] فيقول : " إن الأفعال الثلاثيــة المركبــة مــن حــروف صحيحة ، نجد في جميع الحالات تقريباً أن أحد أحرفها الثلاثيـــة أضعــف مــن الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي إلا تعديلاً طفيفاً " [١] .

فهو يعد من الأفعال الثلاثية أفعالاً ثنائية الأصل ، وإن كانت ثلاثية الصورة لاعتبارات صرفية ، ويجعل أحد الأحرف الثلاثية ضعيفاً ، ولو كــان صحيحــاً . وهذه ظاهرة تستوقف النظر وتواكب ما ارتآه الشيخ العلايلي حين جعل [عبــل] من [علا] المعتلة ، وأصلها [عل] [٢] .

---

(١) انظر مجلة كلية الآداب الليبية : ٣٠٩/٤ .

(٢) انظر فقه اللغة العربية : د. إبراهيم محمد نجا ، ط السعادة بمصر ، سنة ١٩٧٥م .

ونجد من الباحثين من يضع مفردات العربية في نظام ريـــاضي ، قوامـــه الهيكل الثلاثي ، وكأنه بذلك يضعنا أمام الأمر الواقع ، فيرى : أن العربيـــة لغـــة الأحرف التي تخضع في وضع مفرداتها لنظام رياضي متكامل ، يتـــألف الـــهيكل عادة من ثلاثة حروف صامتة ، ترتبط به ، أو تتجمع حروفه لتؤدي فكرة عامـــة حسية قد تعمل بها عوامل التجريـــد ، والتصعيـــد ، والتعميـــم ، والتخصيـــص ، والانتقال بالمعنى [Mutation] ويتخذ الهيكل الأصلي أجساداً وأشكالاً وصيغـــاً تعود رغم تنوع معناها إلى الفكرة الأساسية المشتركة [١] .

وإذا أردنا وزن كلمة من الكلمات نقابلها بتلك الحروف ؛ فحين نطبق ذلـــك على الفعل [فَهِمَ] نقول :

الفاء ⟵ فاء الكلمة

الهاء ⟵ عين الكلمة

الميم ⟵ لام الكلمة

وتضبط حروف الميزان بمثل حركات الكلمة الموزونة كما فـــي الأمثلـــة الآتية :

كَتَبَ ⟵ فَعَلَ

كَرُمَ ⟵ فَعُلَ

حَسِبَ ⟵ فَعِلَ

شَمْسٌ ⟵ فَعْلٌ

قَمَرٌ ⟵ فَعَلٌ

وهكذا ....

---

(١) انظر د. ريمون طحان : الألسنية العربية ، ص ٧٦ ، ط دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

وهناك تعليلات كثيرة من القدماء والمحدثين لاستخدام تلك الأحرف الثلاثة دون غيرها ، ولكن كيف تزن الكلمة ؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال في النقاط الآتية :

[١] إذا كانت الكلمة على ثلاثة أحرف ، وهي اسم ، أو فعل حسب ، توزن بمقابلتها في الميزان ، وتضبط حروف الميزان ضَبْطَ حرف الكلمة نفسه ، نحو :

قَرَأَ ← فَعَلَ

فَهْدٌ ← فَعْلٌ

كَبِدٌ ← فَعِلٌ

[٢] وإذا كانت الكلمة على أربعة أحرف في أصل وضعها اللغوي ، تزاد اللام على آخر " ف ع ل " ، فإن كلمة " جَعْفَر " – مثلاً – حروفها الأربعة أصلية ؛ لأننا لو حذفنا واحداً منها احتّل المعنى ؛ لذلك وزنها كما يأتي :

جَعْفَر ← فَعْلَل

وكذلك :

دِرْهَم ← فِعْلَل

دَحْرَجَ ← فَعْلَلَ

[٣] وإذا كانت الكلمة على خمسة أحرف في أصل وضعها اللغوي ، نزيد لامين على آخر " ف ع ل " ، فإن كلمة " سَفَرْجَل " حروفها الخمسة أصلية ؛ لأننا لو حذفنا واحداً منها اختلّ المعنى ، لذلك وزنها كما يأتي :

سَفَرْجَل ← فَعَلَّل

وكذلك :

فَرَزْدَق [قطع العجين ، واحدته فرزدقة] ← فَعَلَّل

جَحْمَرِش [المرأة العجوز] ← فَعَلِّل

ومن الملاحظ أنّ في الميزان ثلاث لاماتٍ ، أدغمنا اثنتين معاً ، وجاءت الثالثة بعدهما وذلك في " فَعَلّل " .

[٤] هناك زيادة تلحق الكلمة عن طريق تضعيف العين أو اللام ، لذلك يُكرَّر هذا التضعيف في الميزان ، نحو :

عَلّمَ ← فَعَّلَ

جَلْبَبَ ← فَعْلَلَ

ويسمى الفعل " علّم " مُضَعَّف العين ، والفعل " جَلْبَبَ " مضعف اللام .

[٥] هناك زيادة تلحق الكلمة عن طريق وجود حرف من حروف الزيادة بها ، وتلك الحروف تجمعها عبارة " سألتمونيها " أو عبارة " أمان وتسهيل " ، وقد قال الشاعر :

سألتُ الحروفَ الزائدات عن اسمها

فقالت ولم تبخل : أمانٌ وتسهيل

وقد جمع ابن مالك تلك الحروف الزائدة في بيت واحد أربع مرات ، قال :

هناءٌ وتسليم ، تلا يومَ أُنْسِه

نهايةُ مسئولٍ ، أمانٌ وتسهيلُ

وحين وزن الكلمة يتم عن طريق مقابلة الأصول بحروف [ف ع ل] مع وضع حروف الزيادة بنفسها في الميزان ، أي التعبير عن الزائد بلفظه ؛ فالفعل "استخرج " جذره المعجمي [خ ر ج] وهي حروفه الأصلية ، وزيدت عليها الألف والسين والتاء ؛ لذلك حين الوزن تكرر تلك الحروف دون تغيير ، ووزنه :

استَخْرَجَ ←—— استَفْعَلَ

ومن أمثلة ذلك أيضاً :

أشْرَفَ ←—— أفْعَلَ

انطَلَقَ ←—— انفَعَلَ

قَاوَمَ ←—— فَاعَلَ

[٦] ولعله مما يتصل بالزيادة التضعيف مع وجود بعض أحـــرف مـــن حـــروف الزيادة ؛ لذلك يُضَعّف في الميزان الحرفَ الذي يقابل الحرف المضعف في الموزون ، وتزاد في الميزان الحروف الزائدة دون تغيير ؛ فالفعل " تَعَلّـم " فيه نوعان من الزيادة : التاء ، وتضعيف اللام [عين الكلمـــة] ، وهـــذان يُقابلان في الميزان ، فيصير :

تَعَلّم ←——— تَفَعّل

فإذا كانت أصول الكلمة أكثر من ثلاثة كرّرت اللام فـــي الـــوزن ، حتـــى تُستوفَى جميع الأصول ، نحو :

دِرْهَمٌ : فِعْلَلٌ جَعْفَرٌ : فَعْلَلٌ بُلْبُلٌ : فُعْلُلٌ

فَرَزْدَقٌ : فَعَلَّلٌ قِرْطَعْبٌ : فِعْلَلٌ جَحْمَرِشٌ : فَعْلَلِلٌ

ومكرر الرباعي : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحـــد ، وعينـــه ولامه الثانية من جنس آخر ، مثل : زَلْزَل ، وسِمْسِم ، وهو نوعان : ما صلح فيه أحد المكررين للسقوط وما لم يصلح .

[١] فإذا لم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط ، فهذا النوع محكوم على حروفـــه كلها بالأصالة " وليس فيها زائد " ، مثل : سمسم ، وضمضم " علم علـــى قبيلة " .

[٢] وإن صلح أحد المكررين للسقوط : ففي الحكم عليه بالزيادة والأصالة خلاف ، وذلك مثل : لمْلِمْ ، وكَفْكِفْ ، أمران ماضيهما لَمْلَمَ ، وكَفْكَفَ ، فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ؛ لأنه يصح أن يقال : لم ، كفّ .

وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

١ – فقيل : إنهما مادتان ، وليست كفكف من كف ، ولا لملم من لم ، بـــل كل منهما مادة بعينها ، وعلى ذلك : فلا تكون اللام الثانية والكاف الثانيـــة زائدتين ، بل أصيلتين .

٢ – وقيل : اللام الثانية زائدة ، وكذلك الكاف الثانية .

٣ – وقيل : هما بدلان من حرف مضعف ، والأصل : لَمَّمَ ؛ وكفّف ، ثـــم أبدل من أحد المضاعفين لام في لملم ، وكاف في كفّكف .

وإن كان في الكلمة حرف زائد ، أو أكثر ، نُظر إليه : أما الزائد تكـــراراً لأحد الأصول فيكرّر ما يقابله من أحرف الميزان ، نحو :

قَطَّعَ : فَعَّلَ ، عَلَّمَ : فَعَّلَ ، رُكَّعَ : فُعَّلَ

بِلِزٌّ : فِعِلٌّ ، عُتُلٌّ : فُعُلٌّ ، خِدَبٌّ : فِعَلٌّ

صَمَحْمَحٌ : فَعَلْعَلٌ . مَرْمَرِيسٌ : فَعْفَعِيلٌ . قَمْطَرِيرٌ : فَعْلَلِيلٌ

وأما الزائد في غير تكرار لأحد الأصول ، وهو واحد من أحرف الزيـــادة "سألتمونيها " ، فإنه يوزن بلفظه نفسه ، أي : يزداد في الـــوزن ليقـــابل الحـــرف المزيد في الكلمة ، نحو :

أخضرّ : أفعلّ ، باسِمٌ : فاعِلٌ ، مَجْهُولٌ : مَفْعُولٌ

كَرِيمٌ : فَعِيلٌ ، جَوْهَرٌ : فَوْعَلٌ ، عَطْشَانٌ : فَعْلانٌ

انطَلَقَ : انفعَلَ ، نَفْتَرِقُ : نَفْتَعِلُ ، يَستَفْهِمُ : يَستَفعِلُ

طُفَيلٌ : فُعَيلٌ ، دُرَيهِمٌ : فُعَيلِلٌ ، شُوَيعِرٌ : فُوَيْعِلٌ

وما يتصل بالكلمة من تعريف ، أو تأنيث ، أو توكيد ، أو إضافة ، أو تثنية ، أو جمع ،أو نسبة ، يعبّر عنه في الوزن بلفظه أيضاً ، نحو :

الفَهْمُ : الفَعْلُ سألتُ : فَعَلْتُ حاضِرةٌ : فاعِلَةٌ

لَيَذْهَبَنَّ : لَيَفْعَلَنَّ بيتُنا : فَعْلُنا وَلَدانِ : فَعَلانِ

ضاحِكُونَ : فاعِلُونَ باسِماتٌ : فاعِلاتٌ حَلَبِيٌّ : فَعَلِيٌّ

وإن كان في الكلمة حذف لبعض الأحرف الأصول ، أو الزائدة ، حذف ما يقابلها في الوزن [1] ، نحو :

دَعْ : عَلْ خُذْ : عُلْ قِفْ : عِلْ

نَمْ : فَلْ بِعْ : فِلْ قُمْ : فُلْ

اسْعَ : افْعَ ادْعُ : افْعُ ارْمِ : افْعِ

قِ : عِ فِ : عِ رَ : فَ

اسمٌ : افعٌ يَدٌ : فَعٌ ابنٌ : افعٌ

عِدَةٌ : عِلَةٌ سَنَةٌ : فَعَةٌ كُرَةٌ : فُعَةٌ

قاضٍ : فاعٍ مُرْتَقٍ : مُفْتَعٍ مُسْتَدْعٍ : مُسْتَفْعٍ

مَقُولٌ : مَفُعْلٌ مَهِيبٌ : مَفِعْلٌ مَخُوفٌ : مَفُعْلٌ

تَزْكِيَةٌ : تَفْعِلَةٌ إعادةٌ : إفَعْلَةٌ استِقامَةٌ : استِفَعْلَةٌ

صَيْرُرَةٌ : فَيْلُولَةٌ مَيْتٌ : فَيْلٌ أُمسِيَةٌ : أُفْعِلَةٌ

([1]) انظر شرح الشافية للرضي : ١/٣١ – ٣٢ .

وحروف العلة تلحقها ثلاثة أنواع من التغيير : أحدها : " القلـــب " ، وقـــد يقال " الإبدال " بمعناه هذا على ما ذهب إليه ابن الحاجب ؛ وذلـــك لأن البـــدل – ومنه الإبدال – على ضربين :

[أ] بدل هو إقامة حرف صحيح مقام حرف آخر صحيح أو معتل ، فالأول مثـــل : " اضطرب " ، و " ازين " ، والثاني : مثل " تخمة " ، و " تكأة " فالتاء فـــي " تخمة " بدل من الواو ، وكذلك " تكأة " وأصلها : " وخمة " ، و " وكأة " ، وكذلك العكس مثل : " دينار " ، و " قيراط " ، فالياء في " دينار " بدل مـــن النون هي في قيراط بدل من الراء .

[ب] بدل هو قلب حرف العلة إلى حرف علة آخر ويكون هذا في أحرف العلة فقط ، وتلحق بها الألف – الهمزة – لمقاربتها لها وكثرة تغييرها . وهـــذا هـــو الذي جعله [الرضي] قلباً ، وذكر ابن الحاجب أن القلب جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف . وذكر متأخرو الصرفيين كالزمخشري وابن مـــالك أنه جعل أحرف العلة فقط بعضها مكان بعض . وعلى هذا يكون الإبـــدال بمعنى القلب عند ابن الحاجب ومن سار على نهجه (1) .

والثاني : " الإسكان " الثالث : " الحذف والزيادة " [في الباب الســـابع] . كان ينبغي على الميداني أن يفرد الزيادة بنوع من التغيير ؛ لأنها غـــير الحـــذف فتكون التغييرات اللاحقة لأحرف العلة أربعة لا ثلاثة .

أما " القلب " فهو : أن تقلب الواو والياء ألفاً أو تقلب الألف واواً أو يـــاء ، أو تقلب الواو ياء والياء واواً .

وأما " الإسكان " فهو : أن يكون الحذف أعني حرف العلة فـــي موضـــع يتحرك الحرف الصحيح في مثل ذلك الموضع فيسكن [حرف العلة] نحو الـــواو

(1) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ١٠/٧ ، عـــالم الكتـــب ، بـــيروت ، [د.ت] ، وينظـــر الرضي : شرح الشافية ٣/ ٦٨ – ٦٩ .

في " قال " و " يقل " ، فإنها بإزاء الصاد من " نَصرَ " و " يَنْصُرُ " حكماً . فكمـــا أن الصاد تتحرك في الماضي والمضارع منهما كذلك حق ما هو على مثالــهما [١] من المعتل .

وإن كان في الكلمة قلب مكاني ، أي : تغيير لترتيب الأحرف ، وجـــب أن يناظره في الوزن لب مثله ، حيث أجاز بعض النحاة عدم تـــأثر الــوزن بـــالقلب المكاني [٢] .

القلب هنا يعني تقديم بعض حروف الكلمة على بعــض ، ويســمى عــادة بالقلب المكاني ، وأكثر ما يقع في المعتل المهمور ، قد جاء في غيرهما قليــــلاً ، مثل " لإمضحلَّ " مقلوب " إضمحلَّ " ، و " اكرهفَّ " مقلوب " إكفهرَّ " .

وأكثر ما يكون بتقديم آخر حرف على سابقه ، مثل : " نأى ←——— نـاء ، رأى ←——— راء " . وقد يتقدم ما قبـــل الآخــر علـــى ســابقه ، مثــل : " طمأن ←—— طأمن " . وقد تقدم العين على الفاء ، مثل : " يئس ←—— أيس " ، أو اللام على الفاء ، مثل : " شيئاء ←——— أشياء " .

وقد تؤخر الفاء عن اللام ، مثل : "الواحد ←—— الحادي " ، ويكشف عــن القلب عادة بما يأتي :

[١] *بالأصل* : فإذا اختلف الأصل عن فرعه في الترتيب عد ترتيب الأصل أصــلاً ، وترتيب الفرع المخالف مقلوباً ، مثل : " النأى ←——— ناءَ " ، فالأول هو المصدر ، وهو الأصل ، فوزنه " فَعْل " ، والثاني فعل مشتق منه مخـــالف له في الترتيب ، فوزنه إذن " فَلَع " .

---

(١) انظر الميداني : نزهة الطرف في علم الصرف ، ص ٢٢٤ ، تحقيق د. السيد محمد عبــد المقصود درويش ، ط١ [١٤٠٢ هـــ - ١٩٨٢م] .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي : ٣١/١ - ٣٢ .

وناء ، وهو فعل ماضٍ بمعنى بَعُدَ ، ومضارعه : يَنَاءُ ، وإذا أتينا بالمصدر وجدناه [نَأْيٌ] ، وهذا يدلنا على أن الفعل [نَاءَ] الممدود مقلوب [نَأَى] بزنـــة [فَعَلَ]،ولكن قدمت لامه [الألف] على عينه [الهمزة] فأصبح [نَاءَ]بزنة [فَلَعَ].

[٢] *بالاشتقاق* : ويحدث ذلك عند عدم وجود الأصل الاشتقاقي للكلمة ، فينظر إلى أخواتها من المادة الاشتقاقية نفسها ، فإن خالفتها في الترتيب ، عد ترتيبهن أصلاً ، وترتيب المخالفة لهن مقلوباً ،مثل : " تَوَجَّه – وَاجَه – وجاهــة – وجهة – وُجَه – جاه " فكلمة " جاه " ، وأصل ألفـــها واو " جـوه " ، قـد خالفت أخواتها في موضع الواو، فعد ترتيبها مقلوباً ، وكان وزنها " عفل ".

وجاه اسم جامد بمعنى : الرفعة ، والمنزلة العالية ، وإذا صرَّفناه في أوجهه المختلفة وجدناها : وَجُهَ وَجَاهَةً فهو وَجِيه ، وتَوَجَّه ، وَاجه ، وجِهَةً ، ومُواجَهَـةً ، ومنه نقع على أن أمثلة [وَجُهَ] بزنة [فَعُلَ] ، ثم قُدِّمت عينه [الجيم] على فائـه [الواو] ، ثم أُعِلَّتْ [الواو] ، فصار [جَاهٌ] بزنة [عَفْلٌ] .

[٣] بعدم الإعلال مع وجود سببه : وذلك كما في كلمة " أيس " ؛ إذ يقضي القانون الإعلالي بتحويل الياء إلى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما لم يعمل هذا القانون الإعلالي عمله في الكلمة ، دل ذلك على أنها مقلوبة عن " يَئِس " ، وكان وزنها إذن " عَفِل " .

وأَيِسَ وهو فعل ماضٍ بمعنى : قَنَطَ ، وسَئِمَ ، إذا بحثنا عن مصدره نجـــده [اليَأسُ] ، ومنه نعلم أن أصل الفعل [يَئِسَ] على زنة [فَعِلَ] ، ثم قُدِّمت عينـــه [الهمزة] على فائه [الياء] فأصبح [أَيِسَ] بزنة [عَفِلَ] .

[٤] *بقلة الاستعمال* : إذا كانت كلمتان بمعنى واحد ، حروف واحـــدة ، ولا فـــرق بينهما إلا في ترتيب الحروف ، فكثيرة الاستعمال منهما هي ذات الـــترتيب الأصلي ، وليلة الاستعمال هي صاحبة الترتيب المقلوب ، مثـــل : " أرآم – آرام " ، فميزان الأولى " أفعال " ، وميزان الثانية " أعفال " .

وآبار وهو جمع [بِئْرٌ] بزنة [فِعْلٌ] الذي يجمع أصلاً على [أفعـــال] ؛ لأن قياس تكسير المفردات التي على وزن [فِعْل] نحو : حِمْل ، سِفْر ، رِئْـــم ، بِئْر ، يكون على وزن [أفْعال] أي بزيادة همزة في أول الكلمـــة ، وألـــف قبـــل آخرها ، فتقول : أحْمال ، أسْفار ، أرآم ، أ بـْ ء ا ر ، ثم قدمت عينه [الـــهمزة] على فائه [الباء] فأصبح [أ ءْ بَ ا رُ] ، ثم سُهِّلَت عينه [الهمزة] ؛ لأن قواعد الإعلال والإبدال تقول إنه عندما تتجاور همزتان في أول الكلمة ، تصبح الـــهمزة الثانية حرف مَدٍّ من جنس حركة الهمزة الأولى . فأصبح [آبَارُ] بزنة [أعْقَـــالُ] . ومثله في ذلك : [رِئْمٌ] وجمعه آرَامٌ ومثله في ذلك آراء .

وآدُرُ وهو جمع [دَارٌ] بزنة [فَعْلٌ] الذي يجمع أصلاً علـــى [أدعر] ، [زنة [أفْعُلُ] ، ثم قدمت عينه [الهمزة] على فائه [الدال] فأصبح [أءْدُرُ] ، ثم سُهِّلت عينه [الهمزة] فأصبح [آدُرُ] بزنة [أعْقُلُ] .

[٥] بمنع الصرف لغير علة : وهذا السبب خاص بكلمة " أشياء " فـــهذه الكلمـــة – كما نعرف – ممنوعة من الصرف ، لو عددنا ترتيبـــها طبيعيـــاً لكـــان ميزانها " أفعال " ، لكن وزن " أفعال " لا يمنع الكلمة من الصرف ، لـــهذا اضطررنا إلى عد ترتيبها مقلوباً ، وأنها على زنة " لفعاء " ، فبهذه الزنـــة تكون همزتها المتطرفة محولة عن ألف التأنيث التي تمنع الأســـماء مـــن الصرف .

هذا الذي ذكرناه من أمر كلمة " أشياء " إنما هو مذهب سيبويه الذي عليـــه أكثر النحاة . ودعواهم تقوم على أن " شيء " تقدمت لامه التي هي الهمزة علـــى فائه التي هي الشين ، فصارت الكلمة " أشى = لفع " ، ثم زيدت على الكلمة ألـــف التأنيث الممدودة ، فصارت " أشياء : لفعاء " .

وعلى هذا فالكلمة عندهم ليست جمعاً لشيء ؛ بل هي مقلوبة شـــيء مـــع زيادة ألف التأنيث . والذي اضطرهم إلى هذا الزعم هو منع الكلمة من الصرف ،

إلا أن الكسائي لا يأبه بهذا ، ويقل [أشياء] هي جمع [شيء] وزنتها [أفعال] ، فأما منعها من الصرف فشاذ ، وهذا مذهب لا تكلف فيه .

ولمّا كانت لفظة [أشياء] قد وردت في كتاب الله العزيـــز ممنوعـــة مـــن الصرف في قول الله تعالى : ﴿ ***يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسوءكم*** ﴾ [1] ، فإن ترك [أشياء] على زنة [أفعال] يلزم معـــه منـــع صيغـــة [أفْعَال] من الصرف بدون مقتضٍ ، لاسيما أنه ورد في كتاب الله أيضاً مصروفاً في قوله تعالى : ﴿ ***إن هي إلا أسماءٌ سميتموها*** ﴾ [2] ، وكذا فقـــد وجـــب فيـــها فصارت [شيئاء] بزنة [لفعاء] ، وهذا الوزن من موازين ألف التأنيث الممـــدودة التي منعت من الصرف لذلك .

ويجب ملاحظة أن وزن الفعل " قال " وزن هذا الفعل " فعـــل " ، والعيـــن مفتوحة على الرغم من أنها ساكنة في الفعل " قال " ، والسبب في ذلـــك أن المـــد ليست أصلا ، بل أصلها الواو : قال ←——— قول .

فالواو مفتوحة ؛ لذلك كانت عين الكلمة مفتوحة في الميزان . والمضارع " يقول " على وزن " يفعل " ؛ لأن أصل المضارع بسكون القاف وضم الواو ، وقـــد حدث تبادل بين القاف والواو في الضبط : يقْوُل ←——— يقول

ولكن حين الوزن نتعامل مع الأصل : يقول←—— يفعل ، و " يفعل " هـــو وزن المستعمل " يقول " .

ومثل ذلك الفعل : يصوم ؛ فإن وزنه " يفعل " بضم العين على الرغم مـــن أن يقابلها في الفعل ، وهو الواو ساكن .

وتفسير ذلك أن الفعل المضارع أصله " يصـــوم " مثـــل " ينصـــر " فـــي الحركات والسكون ، فنقلت حركة الواو – وهي حرف العلة – وهي الضمة إلـــى

(1) سورة المائدة : آية ١٠١ .

(2) سورة النجم : آية ٢٣ .

الساكن الصحيح قبلها [الصاد] وسُكنت الواو فصارت " يَصُوم " بضـــم الصـــاد وسكون الواو ، والوزن : يَصُومُ ←ــــ يَفْعُلُ ، وسبب ذلـــك أن نقـــل حركـــة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله لا يُراعى عند الوزن .

باع :

وزن هذا الفعل " فَعَلَ " ، والعين مفتوحة على الرغم من أنها ســـاكنة فـــي الفعل " باع " ، والسبب في ذلك أن ألف المدّ ليست أصلاً ، بل أصلها الياء :

باع ←ــــ بَيَعَ ، فالياء مفتوحة ؛ لذلك كانت عين الكلمـــــة مفتوحـــة فـــي الميزان ، والمضارع " يبيع " على وزن " يَفْعِلُ " وأصله " يَبْيِعُ " مثل " يَضْـرِب " ، فنقلت حركة حرف العلة – وهي الكسرة – إلى الساكن الصحيح قبله ، فصارت " يَبِيع " على النطق المألوف لنا ، ولكن زنها الصرفي : يَبِيع ←ــــــ يَفْعِـــــلُ ، على الأصل ؛ لأن نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله لا يُراعَـــى عنـــد الوزن .

[٦] بعدم اجتماع الهمزتين : وهذا السبب يشبه السبب الثالث ، ويتضح ذلك بالمثال الآتي : هناك فرق إعلالي يقضي بتحويل الواو والياء همزة إذا وقعتا عينـــاً في اسم الفاعل ،مثل : " قَوَلَ ←ــ قَاوِل ←ــ قَائِل ، بَيَعَ ←ــ بَايِع ←ــ بَائِع ، فلو طبقنا هذا القانون على فعل مهموز اللام مثل " جاء " لكانت السلســـلة كالآتي : " جيأ ←ــ جايئ ←ــ جائئ " لكننا لا نرى اسم الفاعل مـــن " جاء " على شكل " جائئ " ؛ بل نراه على شكل " الجائي " ، فنستدل مـــن ذلك على أنهم أخروا الياء التي هي عين الكلمة إلى ما بعد الهمزة التي هي لامها ، لكي يمنعوا القانون الإعلالي من عمله ؛ لأن عمله سيؤدي لو تـــم إلى اجتماع همزتين ، وهو شيء مستكره في الكلام العربي . وعلى هـــذا تكون زنة " الجائي " هي " الفالع " لا الفاعل .

هذا الذي ذكرناه هو مذهب الخليل ، لكن سيبويه يخالفه ، ويرى أن ترتيب " الجائي " ترتيب طبيعي ، وأن زنته هي " الفاعل " ، ويعلل عدم وجود الـهمزتين فيه بأن القانون الصوتي بعد أن طبق على الكلمة فحول عينها إلى همزة " جـائي " ، طبق قانون صوتي آخر يقضي بتحويل الهمزة الثانية إلى ياء لتصير الكلمة على شكل " الجائي " .

نجد هذا التحليل في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام نحـو : جاء ، وشاء ، فإن اسم الفاعل منهما على وزن [فاعل] ، والقاعدة أنه متى أعـل الفعل بقلب عينه ألفا ، أعل اسم الفاعل منه بقلب عينه همزة ، فلو لم نقل بتقديـم اللام في موضع العين ، لزم أن ننطق اسم الفاعل من [جاء] بـهمزتين فتقـول [جائئ] ؛ ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين بدون أن تقلب همـزة ، فتقـول [جائى] بزنة [فالع] ، ثم يعل إعلال [قاض] فيكون على زنة [فال] .

ومثلها شاك . وهو اسم فاعل من الفعل : شاك – يشـاك – علـى وزن : خاف – يخاف ، وإذا أتينا بالمصدر وجدناه [شوك] فيكون أصل اسـم الفـاعل [شاوك] ، ولكن قدمت لامه [الكاف] على عينه [الواو] فأصبح [شاكو] بزنة [فالع] ، ثم قلبت [الواو] ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم أعل بحذف [الياء] مثـل [قاض] فأصبح [شاك] بزنة [فال] ، ومثله في ذلك [لات] : اسم فاعل مـن لاث العمامة يلوثها ، بمعنى : عضبها .

والملحوظة العامة : في تناول الصرفيين لعلاقة ظواهر الإعـلال والإبـدال القلـب المكاني بالميزان الصرفي هو تعارض الآراء إلى حد التناقض ، ويبـدو أن ذلك راجع لمحاولات الصرفيين تفسير هذه الظواهر المعقـدة فتعـارضت آراؤهم وفقا لفهم كل عالم للظاهرة ولوجود بعض استعمالات للمفردات قـد تختلف مع هذا التفسير في نصوص احتج بـها وهـذه المحـاولات تعـد اجتهادات .

وبعد هذا العرض لما يتصل بـــ " الميزات الصرفي ، و " القلب المكـــاني " نقدم بعض الكلمات مع بيان وزنها أينق وهو جمع تكسير بمعنى الإناث من الإبـل، إذا بحثنا عن مفرده نجده [ناقة] بزنة [فعلة] ، وتجمع أصلا على [أنيق] بزنة [أفعل] ، ثم قدمت عينه [الياء] على فائه [النون] ؛ حيـث اجتلبـت الـهمزة لمجرد إصلاح اللفظ عند الجمع وهي ليست من أصل الكلمة ؛ لأن قياس تكســير المفردات التي على وزن [فعل] نحو : وجه ، عين ، ناقة ، يكـون علـى وزن [أفعل] ، أي تزيد همزة في أول الكلمة ، فيكون وزن الكلمات : أوجه ، أعيـن ، أينق ، فأبح [أينق] بزنة [أعفل] .

قسي وهو جمع [قوس] الذي يجمع أصلا على [قووس] بزنة [فعول] ، ثم قدمت لامه [السين] على عينه [الواو] فأصبح [قسوو] بزنة [فلوع] ، ثـم قلبت [الواو] الثانية لاجتماعها مع الياء ، ثم أدغمت [الياءان] لسبق إحداهمـــا بالسكون ، ثم كسرت [السين] لمناسبة الياء ، وكسرت [القاف] لعسر الانتقـال من ضم إلى كسر ، فأصبح [قسى] بزنة [فليع] أو [فلوع] .

الحادي : وهو اسم فاعل من لفظ العدد [واحد] ، فأصله [الواحد] بزنة [الفاعل] ، ثم تأخرت فاؤه [الواو] عن لامه [الدال] فأصبح [الحـــادو] بزنـــة [العالف] ، ثم أبدلت [الواو] ياء لتطرفها إثر كسر ، فأصبح [الحـــادي] بزنة [العالف] أيضا .

أفئدة جمع فؤاد ، ورد الجمع دون قلب على " أفئدة " ، والوزن " أفعلـة " ، ولكن هذا الجمع أصابه القلب المكاني : أفئدة ←——— آفدة

الوزن : آفدة ←—— أعفلة

فالهمزة [عين الكلمة] قدمت على الفاء [فاء الكلمة] ، ثـم قلبـت ألفـا فحصل المد .

والواقع أن كل هذه الطرق في الكشف يمكن الاستغناء عنها بطريقة واحـدة لا تخطئ ، ألا وهي طريقة معرفة الأصل الاشتقاقي أو التصريفي للكلمة المـراد

وزنها ، فالقلب الذي في " الجاه " يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو " الوجه " ، والقلب في " أيس " يكشفه أصله الاشتقاقي الذي هو " اليأس " ، والقلب الذي في " آرام " يكشفه أصله التصريفي الذي هو المفرد " رئم ...... وهكذا " [1] .

ومن هذا نرى أن الميزان الصرفي يتأثر تأثرا ظاهرا بالزيادة ، والحذف ، والقلب المكاني ، أما الإبدال فإنه لا يؤثر في الوزن إذا كان المبدل أصليا ، أو تكرارا لأصلي ، أو منقلبا عن أصلي ، أو حرفا صحيحا زائدا ، أو ياء بين طرفا[2] ، نحو :

تراث : فعال	تجاه : فعال	تقوى : فعلى
آدم : أفعل	آلام : أفعال	آذى : أفعل
زير : فعل	كاس : فعل	شوم : فعل
دينار : فعال	قيراط : فعال	ديوان : فعال
رجاء : فعال	بناء : فعال	اعتناء : افتعال
اضطرب : افتعل	ازدهر : افتعل	يزدحم : يفتعل
هراق : أفعل	يهريج : يؤفعل	مهراق : مؤفعل
تميمي = تميمج : فعيلي		علي = علج : فعيل

فإذا كان المبدل حرف مد زائدا فإنه يؤثر في الوزن ويظهر هذا التأثير في الهمزة ، وإن رد المبدل حرفا آخر نحو : جمع خطيئة = خطايئ ، خطائئ ، خطائئ ، خطاءى ، خطاءى ، خطايا : فعائل ، ونحو :

رسالة ، رسائل : فعائل

---

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصنفها ، ١/١٤٩ ، دار الشروق العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧١م .

(2) انظر شرح الشافية ١ : ١٨ – ١٩ .

عجوز ، عجائز : فعائل

ضمير ، ضمائر : فعائل

اسلنقى ، اسلنقاء : افعنلاء

صحراى = صحراء : فعلاء

صحارى = صحاري : فعالي

وأما الإدغام فإنه لا يؤثر في الوزن أيضا ، إذا كان الحرفان أصليين، نحو:

شدد = شد : فعل ظلل = ظل : فعل

يَمْرُرُ = يَمُرُّ : يَفْعُلُ يَشْمَمُ = يَشَمُّ : يَفْعَلُ

شَاذِذٌ = شَاذٌّ : فَاعِلٌ جَارِرٌ = جَارٌّ : فَاعِلٌ

أَسْنِنَةٌ = أَسِنَّةٌ : أَفْعِلَةٌ أَكْفُفٌ = أَكُفٌّ : أَفْعُلٌ

مُنْهَدِدٌ = مُنْهَدٌّ : مُنْفَعِلٌ مُسْتَحْبَبٌ = مُسْتَحَبٌّ : مُسْتَفْعَلٌ

أو كانا من كلمتين ، نحو :

الْسَهْلُ = الْسَّهْلُ : الْفَعَلُ الْشَمْسُ = الْشَّمْسُ : الْفَعَلُ

مُحارِبُوْيَ = مُحَارِبِيَّ يجوز في مثل هذا ظهر أثـــر الإدغـــام . وإذا كـــان الحرفان من لفظ واحد وجب ظهور الأثر نحو : مُجَاوِرِيَيَ = مُجَاوِرِيٌّ : مُفَاعِلِيٌّ.

مُعَلِّمُوْيَ = مُعَلِّمِيَّ : مُفَعِّلُوىَ

أَمِنَنَا – أَمَنَّا : فَعِلْنَا اجْبَهَهُ = اجْبَهُ : افْعَلَهُ

أو كانا حرفي علة ، نحو :

سَيْوِدٌ = سَيِّدٌ : فَيْعِلٌ لَنيِنٌ = لَيِّنٌ : فَيْعِلٌ

عَلِيْوٌ = عَلِيٌّ : فَعِيلٌ أَبِيْيٌ = أَبِيٌّ : فَعِيلٌ

بَغُوىٌ= بَغِيٌّ : فَعُولٌ   عَدُوْوٌ = عَدُوٌّ : فَعُولٌ

مَبْنُوْىٌ = مَبْنِيٌّ : مَفْعُولٌ   مَهْدُوْىٌ = مَهْدِيٌّ : مَفْعُولٌ

حَيِىَ = حَيَّ : فَعِلَ   عَيِىَ = عَيَّ : فَعِلَ

عُصُوْوٌ : عُصِيٌّ : فُعُولٌ   دُنُوْوٌ = دُنُوٌّ : فُعُولٌ

فإن كان أحدهما زائداً ، تكرراً للآخر ، ظهر أثر الإدغام في الوزن ، نحو:

قَرْرَبَ = قَرَّبَ : فَعَّلَ   عَلْلَمَ = عَلَّمَ : فَعَّلَ

اِحْمَرَرَ = اِحْمَرَّ : اِفْعَلَّ   اسْوَدَدَ = اِسْوَدَّ : اِفْعَلَّ

تَجَوْوَلَ = تَجَوَّلَ : تَفَعَلَ   تَخَيْيَرَ = تَخَيَّرَ : تَفَعَّلَ

اِشْهَابَبَ = اِشْهَابَّ : اِفْعَالَّ   اِمْلَاسَسَ = اِمْلَاسَّ : اِفْعَالَّ

اِطْمَأْنَنَ : اِطْمَأَنَّ : اِفْعَلَلَّ   اِقْشَعْرَرَ : اِقْشَعَرَّ : اِفْعَلَلَّ

مُتَخَرْرِجٌ = مُتَخَرِّجٌ : مُتَفَعِّلٌ

مُتَوَعْعَدٌ = مُتَوَعَّدٌ : مُتَفَعَّلٌ

ويظهر الأثر هذا الأثر هو في الحقيقة ، للحـــذف ، لا للإدغـــام ، ولـــولا الحذف لما كان في الوزن أثر ، ويظهر الأثر أيضاً في الـــوزن ، إذا كـــان مـــع الإدغام حذف أو زيادة ، نحو :

اشْدُدْ = شُدَ : فُعَلَ   اِصْبُبْ = صَبَّ : فُعَلَ

تَدَارَكَ = اِدَّارَكَ : اِتْفَاعَلَ   تَزَيَّنَ = اِزَّيَنَ : اِتْفَعَّلَ

اِقْتَتَلَ = قَتَّلَ : فَتْعَلَ   اِكْتَتَبَ = كَتَّبَ : فَتْعَلَ

وأمّا الإعلال فإنه لا يؤثر في الوزن أيضاً ، إذا وقع في حرف أصلي .

زعم بعض النحويين أن إعلال الأصل يؤثر في الوزن ،نحو : طال : فال.
رمى : فعى ، يقول : يفعل [1] ، نحو :

طول : طال : فعل   سير = سار : فعل

دعو = دعى : فعل   رضو = رضى : فعل

قول = قيل : فعل   بيع = بيع : فعل

ينقود = ينقاد : ينفعل   يختير = يختار : يفتعل

يعود = يعود : يفعل   يبيع = يبيع : يفعل.

يسمو = يسمو : يفعل   يرمى = يرمى : يفعل

موسم = ميسم : مفعل   موزان = ميزان : مفعال

فإذا وقع الإعلال في حرف علة ، زائد ، ظهر أثره فـــي الـــوزن ، إلا إذا كان قبل الطرف ، وأدغم فيما بعده ، فإنه لا يظهر أثره في الوزن ، نحو : رقى ، على ، عصى ، مرضي ، مبنى ، ما لم تقع الواو بعد كسرة ، نحو :

رقى ، على ، عصى ، مرضى ، مبنى ، ما لم تقع الواو بعد كسرة ، نحو:

مهدى ، مهيدى : مفيعيل   أثقية ، أثافى : أفاعيل

نحو : حاصر ، حوصر : فوعل   قاتل ، قوتل : فوعل

اسلنقى ، يسلنقى : يفعنلي   ،   احرنبى ، يحرنبي : يفعنلي

تبادل ، تبودل : تفوعل   ،   تقاسم ، تقوسم : تفوعل

شاعر ، شويعر : فويعل   ،   خالد : خويلد : فويعل

([1]) انظر شرح الشافية : ١٨/١ .

خـــاتم : خواتم : فواعـــل ، عاصمة ، عواصم : فواعل

عصفور ، عصافير : فعاليل ، مشؤوم ، مشائيم : مفاعيل

كتاب ، كتيب : فعيل ، حمار ، حمير : فعيل

اخشوشن ، اخشيشان : افعيعال ، اجلوذ ، اجليواذ : افعيال

جدول ، جديل : فعيل ، فردوس ، فراديس : فعاليل

الترقوة : التراقى : الفعالى ، القلنسوة ، القلاسى : الفعالى

ويظهر الأثر أيضا ، إذا كان في الإعلال حذف ، نحو :

اعود = عد : فل اسير = سر : فل

يوقف = يقف : يعل يودع = يدع : يعل

اوفى = ف : ع اوقى = ق : ع

مصوون = مصون : مفعل مهيوب = مهيب : مفعل

ميوت = ميت : فيل لبين = لين : فيل

كيونونة = كينونة : فيلولة صييرورة = صيرورة : فيلولة

أو كان مع الإعلال قلب مكاني ، نحو :

[٨] فائدة الميزان في كشف الأصلي من الزائد في المفردات العربية :

وسائل الميزان :

الزيادة هي إضافة حرف أو أكثر إلى حروف الكلمة الأصلية لغرض مـــن الأغراض :

والكشف عن الزوائد في المواد الاشتقاقية أمر في غاية السهولة ؛ إذ يكفي أن نعثر على الحروف المشتركة بين أفراد المادة حتى نحكم عليها بالأصالة ، ثم نحكم على ما ليس مشتركا بأنه زائد ، مثل : " كاتب – كتاب – مكتوب – كتابة – استكتب – كتاب – كتبى – مكاتبة ...... إلخ " .

فواضح ، من هذا المثال ، إن الأحرف المشتركة بين جميع أفراد هذه المادة ، هي ثلاثة : الكاف والتاء والباء ، وعلى ذلك تكون هي وحدها الأصول ، أما ماعداها فهو زائد . غير أن الأمر لا يبدو على مثل هذه السهولة في الكلمات التي تنتمي إلى مواد اشتقاقية قليلة الأفراد ، أو في الكلمات التي تمثل هي وحدها مادتها الاشتقاقية ، مثل كلمات : " النئدل ، والمنجنيق ، والقنعاس ...... " [1] ، وما أشبه .

ولهذا النوع من الكلمات النادرة وضع النحاة القواعد للكشف عما قد يكون فيها من الزوائد .

من المفيد ، أن نعلم أى الحروف تستعملها العربية في زيادة كلماتها ؟ وهذه الحروف عشرة جمعوها ، لتسهيل حفظها ، في كلمة { سألتمونيها } ، يضاف إلى هذه الأحرف العشرة ما زيد ليكون تكرارا لحرف أصلي ، مثل الباء الثانية في [جلبب] ، والسين في [كسر] ، وهذا النوع من الزيادة ليس محصورا في أحرف معينة ، بل يشمل الحروف جميعا ؛ لأن جميع الأحرف صالحة لأن تكون أصولا ولأن تكرر . والتكرار يكون لغرضين : إما لغرض الإلحاق كما في [جلبب] ، وإما لغرض التضعيف كما في [كسر] .

ولكن لا يكفي أن يكون حرف من كلمة ما واحدا من هذه الأحرف حتى نحكم بزيادته ؛ إذ كثيرا ما تقع هذه الحروف أصولا في كلماتها ، كالسين في " سأل " والميم في " طعم " ...... إلخ .

---

(1) النئدل : الكابوس ، والقنعاس : البعير العظيم .

غير أنه إذا اشتبه في أصالة حرف أو زيادته في كلمة ما ، فكونه واحدا من هذه الحروف العشرة يرجح أن يكون زائدا ، أما إن لم يكن واحدا منها فأصالته لاشك فيها [1] .

وتوجد أنواع للزيادة في الأسماء والأفعال ، هي : أولا : الزيادة على الأصول عن طري أحرف الزيادة العشرة المجموعة في ألفاظ منها: " سألتمونيها " ، و " أسلمني وتاه " ، و " اليوم تنساه " ، و " هويت السمان " ، و " أمان وتسهيل " ، و " هناء وتسليم " .

ولا يعني أن هذه الأحرف متى وجدت في كلمة ما كانت زائدة ، فقد تقع أصلا ، في مثل قولنا " أوى " ، هو فعل ماض كل أحرفه أصول ، وكذلك ما أشبهه ، ولكن إذا وجدنا في كلمة ما زيادة ، فإننا نحكم على تلك الحروف الزائدة بأنها من أحرف " سألتمونيها " بخلاف ما إذا كان أصلا وكرر ، مثل : " ضرب " ، فإن هذا الفعل فيه زيادة وهي تضعيف عينه الراء ، وهذا الحرف ليس من أحرف "سألتمونيها " .

ولابد لنا في هذا المجال من ذكر الوسائل التي نتوصل بها إلى معرفة الأصول من الزوائد في الكلمات ، خاصة فيما يتعلق بأحرف الزيادة العشرة المذكورة ؛ لأنها قد تكون أصولا في بعض الأحيان ، وقد تكفل عدد من التصريفيين [2] بذكر وسائل معرفة الأصلي من الزائد ، ومنها : الاشتقاق ، وترى ذلك أنه إذا وردت كلمة وفيها بعض حروف الزيادة ، وجدنا حرفا قد سقط في بعض تصاريفها ، حكمنا عليه بأنه زائد لسقوطه ؛ إذ الأصل لا يسقط ؛ بل هو

---

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ١٥١/١ .

(2) انظر : التكملة لأبي علي الفارسي ، ص ٥٤٣ ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الكتب ، الموصل ، العراق ١٩٨١م ، وشرح الملوكي في التصريف لابن جني ،وشرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ص ١١٩ – ١٢١ ، ط١ ، مطابع المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣م .

ثابت ، وذلك نحو الهمزة في " أحمر " ؛ لأنا إذا تأملناه وجدنـــا أصـــل " ح م ر " وهذه الأصول نفسها التي اشتُقَّ منها فِعله " حَمِرَ " الماضي ، وهذا لا توجد فيـــه حروف زائدة ، فدل ذلك على زيادة الهمزة ، فكل حرف من حروف الزوائد كـان في كلمةٍ ، يذهب في الاشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ ، فإنه زائد ، فعلـــى هذا المثال يستدل على جميع الزوائد بذهاب حرف الزيادة في الاشتقاق .

التصرف : ومعناه : تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى ، وهو تغيير التّصغـــير وجمع التكسير ، وأشباه ذلك مما تُصَرَّفُ فيه الكلمة على وجـــوه كثـــيرة ، وهو شبه الاشتقاق ، إلا أنَّ الفرق بينهما أن الاشتقاق مُختص بمـــا فَعَلـــتِ العرب من ذلك ، والتصريف عامٌ لما فعلتّه العرب ، ولمـــا يُحدِثـــه أهـــل التصريف بالقياس ، مثل : إيجاد كلمةٍ من " ضَرَبَ " على وزن " جَعْفَر " ، فنقول : " ضَرْبَبٌ " ، وهذا لم تَقُله العرب ، بل قسناه نحن .

ويجب أن ننتّبه هنا إلى أن أغلب التصريفيين قـــد بـــالغوا بـــهذه القضيـــة وتوسَّعوا فيها فامتلأت كتبهم بها حتى صار لا يُفَرَّق بينها وبين ما استعملته العرب فعلاً ؛ لذلك يجب التحفظ من هذه القياسات وبما يسمى التمارين غير العملية عنـــد استعمالنا للمفردات .

وبناء على ذلك فكل اشتقاق تصريف ، وليس كلّ تصريف اشتقاقاً ، فـــإذا كان الاستدلال على الزيادة والأصالة بردّ الفرع إلى أصله ، سُمّي ذلك اشـــتقاقاً ، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع ، سُمّيَ ذلك تصريفاً .

ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع ، استدلالنا على زيادة ياء " أَيْصَـــر " ، وهو حَبْل قصير يُشَدُّ به في أسفل الخباء إلى وتد ، بقولهم في جَمْعه : " إصـــار " بحذف الياء وإثبات الهمزة ، فـــ " إصار " فرعٌ من " أيْصَر " ؛ لأنه جَمْعُه ، فـــهذا وأمثاله يُسَمَّى تصريفاً ؛ لأن المستدل على زيادة يائه هو " أيْصَر " ليس مشتقاً من " إصار " ؛ بل " إصار " تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه .

الكثرة : وهي كون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائداً فيمـــا عُــرِف لـــه اشتقاق أو تصريف ، ويَقِلُّ وجوده أصلياً فيه ، فيجب أن يُجعل زائداً ، فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف ، مثل الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها زائدة فيما عُرِفَ اشتقاقه ، مثل أزْرق ، وأخْضر ، وأسْوَد ، إلاّ ألفاظاً قليلة ، فإن الهمزة فيها أصلية ، مثل " أيْصَـــر " ، و " أيْطَــل " – بمعنى الخاصيرة – فإنهم قالوا فيه " إطل " فلم تسقط همزتـــه ، فــهذان المثالان وغيرهما لا يلتفت إليهما ؛ لقلتهما وكثرة باب " أحمر " مما زيــدت في أوله الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف .

كون الزيادة لمعنى : مثل حرف المضارعة ، وياء التصغير ، وأمثال ذلك ، فبمجـــرد وجود الحرف يعطي معنى ، ينبغي أن يجْعَل زائداً ؛ لأنه لم يوجـــد أبـــداً حرف أصليّ في الكلمة يعطي مَعنىً ، ويمكن أن يَستَغْنَى عن هذا الدليــــل بالاشتقاق والتصريف ؛ إذ ما مِن كلمةٍ فيها حرفُ معنىً إلاّ ولها اشتقاق أو تصريف ، يُعْلَمُ به حروفها الأصل من غيرها ، ومع ذلك قد يُعْلَـــم كـــونُ الحرف زائداً بكونه لمعنىً ، من غير نَظرٍ إلى اشتقاقه وتصريفه .

إن الأدلة المتقدمة تكشف لنا الحروف الأصول من الزوائد ، وبخاصة مـــا كان من أحرف " سألتمونيها " التي تصلح أن تستعمل أصولاً ، وأن تكون زائدة .

ثانياً : الزيادة على الأصول عن طريق تضعيفها ، مثل : قدَّرَ ، فإنه فعل مـــاضٍ مزيد فيه حرف واحد عن طريق تضعيف عينه ، وهي الدّال ، وهذه ليست من أحرف سألتمونيها .

وقد تكون من أحرف " سألتمونيها " ، لكنها استعملت أصلاً ثم ضُعِّفـــت ، مثل : حَسَّنَ ، وهو فعل ماضٍ ضعّفت عينه وهي السّين التي تصلح أن تكون مـــن أحرف الزيادة لو لم تستعمل أصلاً في هذا الفعل ، ويمكن معرفة الأصلـــي مـــن

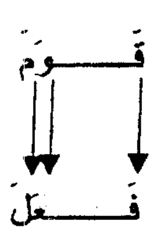
الزائد في هذا النوع وغيره من الكلمات المزيد فيها ، وذلك عن طريق المـــيزان الصَّرْفي [1] .

والزيادة بحرف من " سألتمونيها " في هذه الحالة تُجَرَّد الكلمة من حـــروف الزيادة حتى تبرز حروفها الأصلية ، ثم تقابل الأصول بحروف الميزان [فعل] ، ثم يُعبَّر عن الحرف الزائد بلفظه ، فمثلاً الفعل [استَقَامَ] نزنه على النحو التالي :

[١] نجرده من أحرف الزيادة ، فيصبح : قَامَ .

[٢] نرد الألف إلى أصلها ، فتصبح : قَوَمَ .

[٣] نقابل حروفها الأصول بحروف الميزان هكذا :



[٤] ندخل عليها حروف الزيادة معبَّر عنها بلفظها ، فيصبح :

اسْـتَـــ قَـوَمَ

اسْـتَـــ فَـعَـلَ

وعلى ذلك تكون [جَالِس] على زنة [فَاعِل]

و [مَنْصُور] على زنة [مفعُول]

و [أَدْبَرَ] على زنة [أَفْعَلَ]

و [تَدَحْرَجَ] على زنة [تَفَعْلَلَ]

---

[1] انظر شرح الملوكي في التصريف : ص١١٢ – ١١٦ .

وإن كانت الزيادة لغير الإلحاق فوزنها فعّل ، مثل : كَسّـــر – وَحَطّـم – وحسّن – إلخ بتضعيف العين ، وإن كانت الزيادة غير أصلية ولا ناشئة عن تكرار حرف أصلي فإننا نزن الكلمة مع الإتيان بالزائد وفي موضعه ، فنقول في أمثلة – أكرم – قاتل – انكسر – تقدّم – استخرج ، فوزنها على التوالي : أفعل – فـاعل – انفعل – تفعّل – استفعل .

ونقول في أمثلة : كاتب – قائم – مستخرج – معروف – مهيب – مَدْعُـوّ فوزنها على التوالي : فاعل – مستفعل – مفعول – مفعل – مفعول .

وإذا حدثت في الكلمة زيادتان ، لكل واحدة منهما من نوع لاحظت في كـل واحدة حكمها الخاص فنقول في مثل : سجَنْجَل – عقنقل : فعنعل . وفي اغـدودن – اعشوشب : افعوعل . وفي احرنجم : افعنلل .

وتوضيح هذه الأمثلة أن " سجنجل " و " عقنقل " فيـــها زيادتـــان النـــون وتضعيف العين ، وفي اغدودن ، واعشوشب زيادة الهمزة والواو وتضعيف عيـن الكلمة . واحرنجم أصلها حرجم ، وفيها زيادة الهمزة والنون .

وإن كان بالكلمة حذف وجب أن تحذف من الميزان ما يقابله ، ومثال ذلك:

قُمْ – عِدْ – خُذْ – قِفْ – صِفْ .

فوزنها على التوالي :

فُلْ – عِلْ – عُلْ – عِلْ – عِلْ .

لأن أصل هذه الأفعال : [قام – وعد – أخذ – وقف – وصف] .

وفي مثل : قاضٍ – راعٍ – رامٍ – أنها على وزن فاعٍ ؛ لأن لامها محذوفـة وأصلها قاضي – راعي – رامي .

وفي مثل : عِدَة – زِنَة – هِبَة أنها على وزن [عِلة] ؛ لأن أصلها وعـد – وزن – وهب ، فالفاء محذوفة .

وفي مثل [قنا] في قوله تعالى ﴿ *قنا عذاب النار* ﴾ [1] ، أنها علـــى وزن [عنا] ؛ لأن أصلها وقي فحذفت الفاء واللام .

وفي مثل : يَقِفُ – يَعِدُ – يَزِنُ – يَصِفُ أنها على وزن يَعِل فحذف الفـــاء فيها جميعاً .

وطرق الكشف عن الزيادة على نوعين : نـــوع يقـــوم علـــى الاسترشـــاد بالاشتقاق والقياس والأوزان وغيرها ، ونوع يعتمد على معرفة ســـابقة بالمحـــال التي يزاد فيها كل حرف من أحرف الزيادة .

أدلة الزيادة :

١) *الاشتقاق المحقق* : إذا ثبت لدينا أن كلمة ما مشتقة من كلمة أخرى ، فـــالحروف غير المشتركة بينهما زائدة ، مثل : " كاتب – كتب " ، فالألف في " كاتب " زائدة ؛ لأنها غير موجودة في " كتب " ، والهمزة في " الشمأل " زائـــدة ؛ لأن الكلمة من " شملت الريح " إذا هبت شمالا ، وليس في " ملت " همـــزة ، وإذا تحقق الاشتقاق فهو أولى الأدلة بالاتباع .

ولكن بشرط أن يكون ظاهرا قريبا لا تُكلف فيه ، ولا قسر ، فـــإن أمكـــن إرجاع الكلمة إلى اشتقاقين واضحين ، جاز لك أن تنسبها إلى هذه المادة اللغوية أو إلى تلك ، وذلك ككلمة " حسان " ، إذ يمكن ردها إلى " الحسن " ، فتكون الألـــف والنون فيها زائدتين ، ويكون وزنها " فعلان " ، ويمكن ردها إلـــى " الحســـن " ، فتكون زيادتها بالألف والتضعيف ، وتكون زنتها " فعالٌ " .

إن كان للكلمة اشتقاقان ، أحدهما واضح قريب ، والآخر بعيـــد ، فـــالأكثر ترجيح القريب على البعيد ، جوز بعضهم الأمرين ، مثال ذلك كلمة " مـــلأك " ، قال بعضهم هي من " ملك " ، فالهمزة إذن زائدة والميزان هو " فعـــأل " ، وقـــال

[1] سورة البقرة : ٢١٠ ، وآل عمران : ١٦ .

آخرون : هي من " لأَكَ " بمعنى أرسل ، فالزائد فيها إذن هو الميم ، والميزان هو " مفعل " .

[٢] عدم النظير : إذا وزنت كلمة ما معتبراً جميع حروفها أصلية ، فخرجت من هذا الاعتبار بوزن لا نظير له في الكلام العربي ، أو بوزن نادر جداً ، فاحكم بأن بعض حروفها زائد .

مثال ذلك كلمة " معدّ " ، فلو عددت الميم أصلية فيها ، لكان وزنها " فَعَلّ" ، وهو وزن غريب في العربية ، فعليك في هذه الحالة أن تعد الميم زائدة ، ويكون ميزانها عندئذٍ [مَفْعَلّ] وهو وزن شائع وكثير .

وإذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالة وزن غريب آخر ، فالحكم بزيادته أولى ؛ لأن الكلمات المزيدة أكثر في العربية من الكلمات المجردة . مثال ذلك كلمة " دَرْدَبِيس " : فإن عُدّت الدال الثانية أصلية كان ميزانها " فَعْلَلِيل " ، وهو وزن غريب نادر ، وإن عُدّت زائدة على جهة تكرار فاء الكلمة ، كان ميزانها " فعفليل " ، وهذا وزن غريب نادر أيضاً ، فههنا لابد من ترجيح أحدهما ، ويرجح في العادة وجه الزيادة لما قدمنا [١] .

(١) انظر محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها ، ١/١٥٢ .

الفهرست

كتب للمؤلف

[١] المؤثرات الإيقاعية فى لغة الشعر .

[٢] العربية والوظائف النحوية ، دراسة فى اتساع النظام والأساليب .

[٣] منهج السيوطى النحوى ، دراسة فى المقاطع .

[٤] العربية والتطبيقات العروضية .

[٥] القيمة الوظيفية للصوائت ، دراسة لغوية مقارنة .

[٦] النحو والفكر والإبداع ، دراسة فى تفكيك النص وتوثيقه .

[٧] العربية والفكر النحوى ، دراسة فى تكامل العناصر وشمول النظرية .

[٨] لسان عربى ونظام نحوى .

[٩] من أصول التحويل فى نحو العربية .

[١٠] المنظومة النحوية دراسة تحليلية .

[١١] وظيفة التاء فى النظم والرسم والبناء .

[١٢] النظم والمجتمع ، دراسة فى اللغة والقواعد والأوزان .

[١٣] فى التحليل العروضى لأبنية اللغة وتراكيبها .

[١٤] التوليد العروضى ، بحث فى قدرة العربية وكفاءة الأوزان .

[١٥] القيمة الحضارية للعقلية العربية فى قوانين التوليد العروضى .

[١٦] اللحن والإيقاع ، دراسة فى تطور لغة الشعر وموسيقاه .

[١٧] متانة النسج وجمال التركيب ، بحث فى قيمة الأسلوب الشعرى .

[١٨] عناصر الإيقاع اللغوية ، المظاهر والوظائف والمستويات .

[١٩] دراسة متقدمة فى علم العروض .

[٢٠] دور أنظمة التحليل اللغوى فى درس عروض العربية المعاصر وإيقاعها.

[٢١] المدخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو – الجزء الأول [متطلبات التحليل فى النظام الصرفى] .

[٢٢] خصائص الأفعال وما شابهها من الأسماء .

[٢٣] الفصائل الصرفية ، النسب والتصغير وتوكيد الفعل والعدد .

[٢٤] الاشتقاق والمشتقات .

[٢٥] الإعلال والأسماء المعتلة .

[٢٦] الإبدال والقلب المكانى وفصيلة الجنس .

[٢٧] علاقة خصائص الأفعال بتصنيف المصادر وتقاسيمها .

[٢٨] الانحــرافات الصوتية والتركيبية والدلالية فى اللهجة السكندرية ، دراسة مبدئية فى استعمالات أهل كرموز لتركيب النداء .

[٢٩] التغــير اللغــوى وعلاقــته بمــا تقدمه وسائل الإعلام من برامج ثقافية واجتماعية .

[٣٠] علاقة درجة الشيوع ونشاط الوحدات اللغوية بالتلوث السمعى .

[٣١] معجم ممدوح الألسنى للحقول السياقية والمقامية دراسة تداولية .

[٣٢] دور الحركة فى عين الفعل الثلاثى المجرد وتصرفه .

[٣٣] كتب "فعلت وأفعلت" بين نظامى المعجم ونحو الجملة [الزجاج نموذجاً].

[٣٤] علاقـــة الفعل الثلاثى بزوائده فى ضوء علم الصيغ الوظائفى بحث فى النموذج التركيبى والدلالى .

[٣٥] اسم الفعل فى نحو العربية دراسة فى الخصائص والمصطلح .

[٣٦] دور حرف الجر فى تحويل التركيب وأثره فى نقل الوظيفة النحوية.

[٣٧] فى التحليل النحوى وخصائص العربية .

[٣٨] الإعلال ومظاهره فى استعمالات العربية .

[٣٩] التعريب والتنكير فى العربية .

[٤٠] الدرس النحوى بين رصد الظواهر وتعدد المصطلح [الإضافة نموذجاً].

[٤١] العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر فى الدرس النحوى والاستعمال .

[٤٢] التحليل الصرفى للعربية فى إطار منهجى البحث التقابلى والتقارنى .

[٤٣] الاتجاهات الحديثة فى علم اللغة " اتجاه التحليل الصرفى ووحداته " .

[٤٤] رتبة النظام الصرفى ومعايير تحليله .

[٤٥] الجمل والتراكيب والأساليب " دراسة فى نحو العربية الجمالى " .

[٤٦] الإضافة بين البنيتين النحوية والمنطقية وحذف عناصر المركب نموذجاً .

[٤٧] نظرية البدائل فى إطار أساليب العربية وقواعدها .

[٤٨] الجمل الاسمية غير المقيدة .

[٤٩] الألسنية والتحليل الوظيفى .

[٥٠] من خصائص الكلمة إلى نحو الجملة .

[٥١] الفونولوجيا والمعنى والوظيفة ، عرض ونقد وتحليل .

[٥٢] الظواهر التركيبية بين نحو الجملة ونحو النص .

[٥٣] مستويات التحليل اللغوى والمعنى والوظيفة .

[٥٤] الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الفعلية .

[٥٥] الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الحرفية .

[٥٦] الجملة الاسمية المقيدة بأفعال القلوب .

[٥٧] التحليل الوظيفى للتراكيب .

[٥٨] نحو العربية ومدارس تحليل الألسني الحديث .

[٥٩] النحو العربي مدارسه وبيئاته العلمية .

[٦٠] قضايا النحو التقابلية ، المصطلحات والتعريفات والنصوص .

[٦١] النصوص النحوية ، ترجمة وتعليق .

[٦٢] الجملة الفعلية ، مكوناتها وقضاياها .

[٦٣] فضلات الجملة الفعلية [المفاعيل] .

[٦٤] مكملات الجملة الفعلية مسائل تركيبية .

[٦٥] شعر عمر بن أبي ربيعة دراسة أسلوبية .

[٦٦] الفضائل الصرفية الأفعال والجنس والعدد .

[٦٧] التراكيب النحوية نظامها وخصائصها في شعر سقط الزند دراسة في تحليل الخطاب وعلم النص .

[٦٨] الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص .

[٦٩] التحليل اللغوي مستوياته ومناهجه ووحداته .

[٧٠] تطور التأليف في الدرس الصرفي [المصطلحات والمفاهيم والمعايير].

[٧١] توابع الجملة العربية [الصور والاستعمالات] .

[٧٢] الارتباط وعلاقته بالأساليب العربية .

[٧٣] الأدوات والحروف، معانيها ووظائفها النحوية والدلالية .

[٧٤] ظواهر نحوية بين العربية والإنجليزية .

[٧٥] ترجمة النصوص ومعانيها بين العربية والإنجليزية .

[٧٦] الارتباط والعلاقات التركيبية في الأساليب العربية

{٧٧} التحليل الصرفى فى الدرس العربى التراثى